



الاتحاد الاشتراكي العربي
أمانة الدعوة والفكر

مطبوعات
الاشتراكي

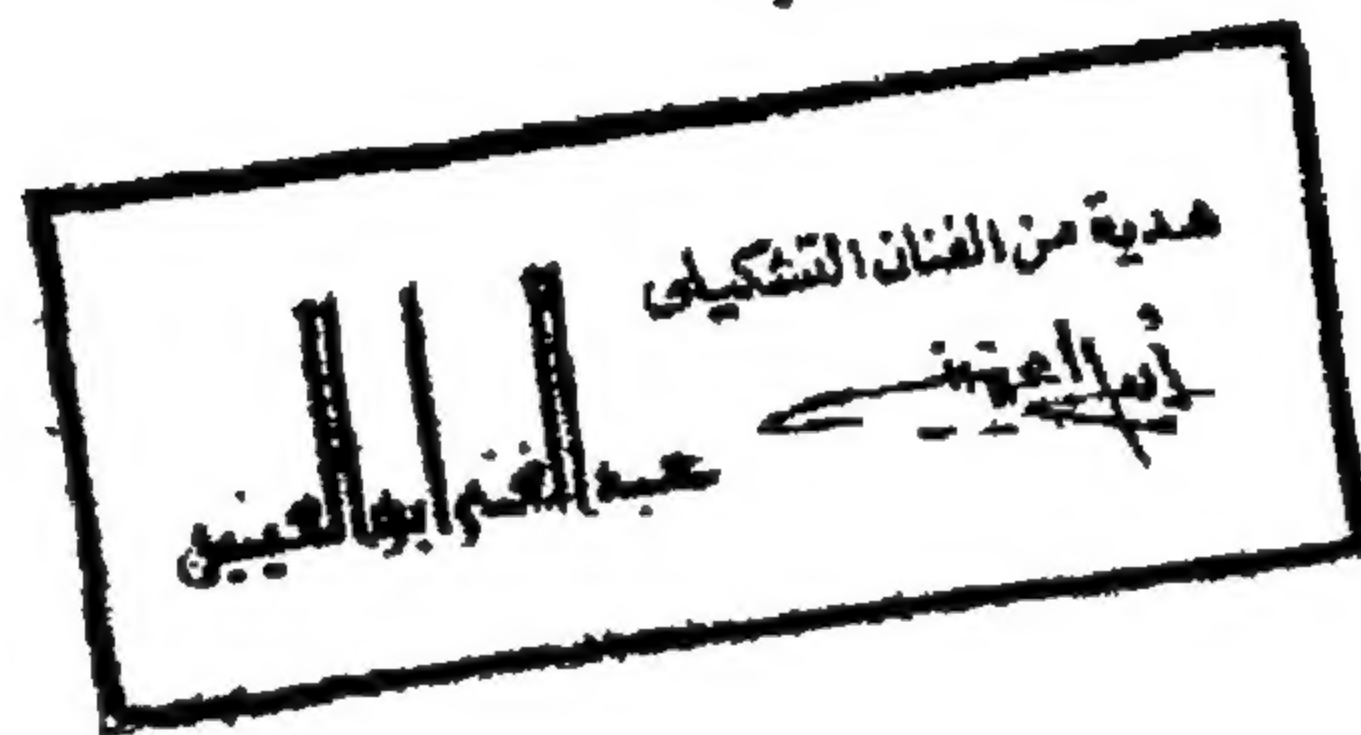
قناة السويس

بعد عشر سنوات من التأميم

S
96
q

الاتحاد الاشتراكي العربي

أمانة الدعوة والفكر



قناة السويس

بعد
عشر سنوات
من التأميم

قناة السويس

قبل التأميم

قناة السويس قبل التأميم

قناة السويس شريط ضيق لا يتجاوز عرضه ٢٢ مترا يشق منطقة صحراوية تمتد من مدينة بور سعيد حتى السويس ويبلغ طولها ١٧٣ كيلو مترا بما في ذلك مقدمتها عند الطرفين ، ومع ذلك فلم يقدر لقناة بمثل هذا الضيق أن تلعب دورا في حياة شعب من الشعوب كما قدر لهذه القناة ، فهي التي جلبت الاستعمار والنفوذ الأجنبي لمصر ، وكان استرداد الشعب المصرى لها في يوليو سنة ١٩٥٦ أكبر عملية تصفية للاستعمار في تاريخ مصر وفيما بين عقد امتياز القناة في نوفمبر ١٨٥٤ الذى منحه أحد حكام أسرة محمد على وهو محمد سعيد باشا (لصديقنا المخلص الكريم المحترم الرفيع المقام المسيو فردينان دى لسبس) حتى استرداد الشعب المصرى لها ، على يد حكومة الثورة المصرية في ١٩٥٦ قصة طويلة اختلطت فيها دماء المصريين بدموعهم وعرقهم . فقصة القناة هي قصة الاستعمار في مصر ، وهى في النهاية قصة المعركة الحاسمة بين الشعب المصرى والاستعمار .

وقصة حفر القناة في حد ذاتها فريدة في ثلاث نواح :

أولا - في أنها تشكل جانبا من جوانب الفزو الامبريالى من ناحية الرأسمالية الأوربية - الفرنسية بالذات - فقد فوجئ سعيد باشا في حفر القناة في وقت كانت الرأسمالية الأوربية قد تحولت من الرأسمالية الحرة الى مرحلة الامبريالية الاحتكارية ، ومن الاستثمار داخل أوربا الى تصدير رأس المال الى الخارج .

ثانيا - في كيف كان حكام مصر من أسرة محمد على يتصرفون في شؤون مصر فالحقيقة ان الموقف الذى نراه بعد ذلك في عام ١٨٨١ عندما يواجه الشعب المصرى الخديو مجسدا في المواجهة الصارخة بين عرابى (ووراءه الجيش والشعب) والخديو توفيق (وبجانبه المراقبان الانجليزى والفرنسى) تضع حدا لنظرة العبودية من جانب أسرة محمد على ازاء الشعب المصرى - فتوفيق يقول لعرابى (وما أنتم الا عبيد احساننا) فإرد عرابى (والله لن نورث بعد اليوم) . فكان هذا الرد من جانب عرابى بمثابة اعلان من جانب الشعب المصرى بانتهاء العبودية الخديوية وبأن مصر لم تعد أعبادية لحكام أسرة محمد على .

على انه قبل هذا الاعلان الحاسم من قبل الثورة العراقية ، كان
حكام أسرة محمد على بالفعل يتصرفون في مصر باعتبارها عزبة لهم - لقد
منح سعيد باشا امتياز حفر قناة السويس لفردينان دى ليسبس بسبب
صداقته له - وفي هذا يقول المؤرخ الأمريكى دافيد لاندز (فلا شك أن
دى ليسبس قد ظل الى النهاية صديقا حميما لسعيد وأن هذه الصداقة
هى العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى في وضع مشروع قناة السويس
وبنائها) وليس ادل على ذلك من أن عقد الامتياز الاول عام ١٨٥٤ بدأ
بالعبارة الآتية (لقد لفت نظرنا صديقنا فردينان دى ليسبس الى ...) ،
كذلك صيغ الامتياز الثانى في عام ١٨٥٦ في عبارات مشابهة فيستهل
العقد بالعبارة التالية (نحن سعيد باشا والى مصر حيث أننا منحنا
صديقنا فردينان دى ليسبس ...) .

وتقول الرواية التاريخية أن قصة الصداقة بين فردينان دى ليسبس
وسعيد ترجع الى أيام أن كان مسيو دى ليسبس (والد فردينان) قنصلا
عاما في مصر أيام محمد على . وكان محمد على شديد الميل لفرنسا ويعتمد
على مساندتها في مواجهة إنجلترا ، ولذلك كانت الصلات وثيقة بين قصر
الحاكم وبيت القنصل الفرنسى « وكانت عوارض السمعة بدأت تظهر لدى
سعيد باشا وهو صبى - وابن محمد على - وهو أمن يتميز به كل ذكور
الأسرة الحاكمة المصرية عند نضجهم ولقد كان والده يعتبر هذه النعومة
في الجسد شيئا كريها فأمر محمد على أن يدرب ابنه تدريبا رياضيا
وعسكريا كاملا وبدأ سعيد يقضى يومه متسلقا جبال السفن ويقفز الجبل
ويجرى حول أسوار القاهرة وعندما ينتهى من هذا المجهود الشاق يستريح
في المساء ويتناول العدى والخضراوات - ولم يكن مسموحا لأحد
باستثناء قنصل فرنسا العام أن يرى الصبى خارج القصر ، وهكذا تحول
سعيد الى القنصلية كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع
فهناك في بيت صديقه الوفى فردينان دى ليسبس يستطيع وهو بعيد عن
أعين والده أن يأكل ألوان المكرونة المختلفة .

صداقة سعيد لفردينان دى ليسبس (وكان والده قد ترك منصب
القنصل وعاد الى فرنسا سنة ١٨٤٩) هى العامل الحاسم في صدور عقد
الامتياز الأول والثانى - ومع هذا فيحلو لبعض مؤرخى الخديوية أن يقدموا
نوعا من الدفاع عن سعيد . ونود أن نناقش هذا الرأى هنا - يقولون أن
سعيد لم يكن بهذه السذاجة التى تجعله يضع الصداقة العامل الوحيد
أو الرئيسى في الموافقة على منح امتياز عقد حفر قناة السويس وأنه كان
يبتغى من وراء حفر القناة أن يحافظ على استقلال مصر الداخلى الذى منح

بمقتضى معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وذلك لأن القناة لابد - بسبب حساسيتها - ستكون محايدة وسيضفى هذا الوضع على مصر طابع الحيادة ولهذا ، ولهذا فقط في رأى هؤلاء المؤرخين منح سعيد عقد قناة السويس الى « صديقنا » فردينان دى ليسبس .

ما وجه الصحة في هذا الكلام ؟ وجه الصحة أن فردينان دى ليسبس في رحلة من الاسكندرية الى القاهرة في صحبة سعيد في ١٥ نوفمبر ١٨٥٤ قدم لصديقه مذكرة أبرز فيها بشكل واضح « أن القناة اذا ما انشئت ستسمى الدول لاقرار حيادها حتى لا تنفرد دولة بالسيطرة عليها » . ثم قارن فردينان بين مركز مصر ومركز القسطنطينية التي تتحكم في البوغازات والتي كانت لهذا السبب دائما موضع اهتمام خاص من الدول التي خشيت أن تسيطر احداها على القسطنطينية وبالتالي تنفرد بالاشراف على المضائق ذات المركز الاستراتيجى الهام - ولذلك فان مصر كما أوضح دى ليسبس اذا ما انشأت القناة سوف يصبح لها نفس المركز الذى تتمتع به القسطنطينية وبالتالي تمنحها الدول ضماناتها ، نظرا لأهمية القناة التي ستمر في الأراضى المصرية والتي يهم الدول الا تنفرد دولة واحدة بالسيطرة عليها . وفي هذا المعنى يقول دى ليسبس (لماذا تجتمع كلمة الحكومات والشعوب في الغرب على تأييد السلطان العثمانى في القسطنطينية ولماذا تصطدم الدولة التي تريد تهديد هذا الوضع بأوروبا المسلحة ؟ ان السبب في ذلك يرجع الى أن المر من البحر الأبيض الى البحر الأسود له من الأهمية ما يجعل الدول الأوربية التي تكون لها السيطرة عليه ذات سيطرة على الدول الأخرى فيقضى بذلك على توازن القوى الذى يهتم الجميع بالمحافظة عليه أو بقاءه ، فاذا جعلنا من مصر معبرا لتجارة العالم بحفر قناة عبر برزخ السويس فاننا بذلك نكون قد جعلنا لهذه المنطقة مركزا قويا يضارع مركز القسطنطينية بل ويفوق ذلك لأن الدول سترى أن من صالحها اقرار حياد هذا المر الحيوى) .

لا شك اذن في أن فردينان دى ليسبس قد قدم لسعيد مذكرة حول اثر قناة السويس على « حياد مصر » ولكن وجه الغرابة هنا هو استهتار سعيد وهو يعيد مرة أخرى فكرة الصداقة بينهما فيما منحه لشركة القناة من امتيازات جعلت منها بالفعل دولة داخل دولة ، وهو أمر لا ينتقص من حقوق مصر كشعب بل حتى من سلطانه كحاكم ، ولذلك لم يكن غريبا بعد موت سعيد أن يحاول خليفته اسماعيل إعادة النظر في هذه الشروط ، وستعرض لذلك قريبا - انما نود أن نؤكد الآن هو أنه حتى لو افترضنا أن سعيد قد اقتنع بالفعل بفكرة حيادة القناة ومصر فكيف وقع قانون

الشركة في عام ١٨٥٦ بهذه الشروط المجحفة للشعب المصرى وحتى له
كحاكم مستبد .

ثم كيف جازت هذه الفكرة أى فكرة « الحياد » على سعيد بهذه
البساطة والسذاجة ؟ فالأقرب الى المنطق أن حفر قناة السويس سيضعف
من أطماع الدول الاستعمارية فى مصر لا العكس . وهذا ما حدث فعلا
ولنراجع ما كتبه جريدة التيمز عندما اشترت بريطانيا حصصة مصر من
أسهم قناة السويس عام ١٨٧٥ أثر الأزمة المالية الطاحنة فى عهده ، قالت
الجريدة تعليقا على شراء بريطانيا لهذه الأسهم (أن الجمهور فى هذا البلد
« بريطانيا » وغيره سينظر الى هذا العمل الخطير الذى قامت به الحكومة
الانجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية ، سيعده مظهرة وشيئا أكثر
من مظهرة سعيدة اعلانا لنياتنا وشروعا فى العمل على تحقيقها - ان من
المستحيل أن نفكر فى شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة إنجلترا
المستقبلية بمصر) .

ثالثا - شخصية فردينان دى ليسبس . عند مدخل قناة السويس من
ناحية بور سعيد وعلى طول اللسان الممتد داخل البحر الأبيض المتوسط
كان يقف تمثال فردينان دى ليسبس . وكان التمثال يرمز فى نظر
الأوربيين لتخليد ذكرى الرجل صاحب أكبر مشروع فى تاريخ القرن التاسع
عشر وهو التمثال الذى حطمه المصريون عقب خروج القوات البريطانية فى
أوائل عام ١٩٥٧ .

ولكن قلة من المؤرخين يدركون أن فردينان دى ليسبس كان نموذجا
لمجموعة الافاقين الاوربيين الذين تدفقوا على مصر فى النصف الثانى من
القرن التاسع عشر ، فانهيار دولة محمد على فتح مصر على مصرعيها
للرأسمال الأوربى وللجماعات الأوربية المغامرة التى تجرى وراء المال ،
والذين كانوا يطلقون على مصر « كاليفورنيا الجديدة » وكان مجال الاستثمار
فى مصر هو شركة قناة السويس من ناحية ورواج القطن المصرى العالمى من
ناحية أخرى . وزاد عدد الأوربيين فى مصر زيادة لم تعرفها البلاد فى تاريخها
الطويل بحيث أصبحت الهجرة الأجنبية كما يصورها بعض المؤرخين
« اعصارا » ففى عام ١٨٦٢ دخل مصر ٣٢ ألف أجنبى بما فى ذلك الزائرون
ثم ٣٤ ألفا فى عام ١٨٦٢ ثم ٥٦.٠٠٠ عام ١٨٦٤ ثم ٨٠ ألفا فى عام ١٨٦٥ .
ويصف المؤرخ الأمريكى دافيد لاندز عناصر هذه الهجرات بقوله « ومع
دخول محاسن ومساوىء التمويل الغربى فى مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر
أوروبا والبحر المتوسط : أصحاب البنوك والمرابون ، التجار واللصوص ،

السماسة الانجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة وعاهرات في ميدان القنصلية في الاسكندرية ، باحثون منقطعون لمعاينة ابيدوس والكرنك وقتلة وجواسيس في حواري القاهرة .

لقد جاءت حثالة العناصر الأوربية الى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لا لتبنى مصر باستخدام المستحدثات العلمية والفنية الأوربية ولكن لتقوم بنهب ثروات مصر . وكان ضعف الولاة وتكالبهم لارضساء الدول الأوربية - الى جانب الامتيازات الأجنبية - مما شجع هذه الحثالة الأوربية على اتمام نهب ثروة مصر على نحو لم يشهده تاريخ الاستعمار في انحاء العالم - وفي هذا يقول المؤرخ الأمريكي دافيد لاندز (هكذا أصبحت مصر ميدانا للنهب فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للاغارة على خزانة الوالى - فاذا سرق شخص بسبب اهماله هو فان الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والامن ثم يطالب بالتعويض واذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه فان الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطئ في تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض، وفي احدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين واسمه (كاستلانس) بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ ٧٠٠ ألف فرنك بدعوى أن ثمانية وعشرين صندوقا من شرائق التحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من القاهرة الى السويس . وكان سعيد يواسى نفسه بالضحك حتى لا يبكى وما قيل انه في احدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوربيين لكى يأمر خادمه باغلاق النافذة وقال (اذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفنى ذلك عشرة آلاف جنيه انجليزى) .

واذا كانت مصر قد أصبحت عرضة للنهب الأوربى على يد عملاء الامبريالية والرأسمالية الأوربية فان التاريخ قد اختص رجلين بالذات باعتبارهما نموذجا لهذا النهب ديرفيو الذى كان يعمل كممول خاص (سمسار في الحقيقة) للخديو باعتبار القروض كانت أكبر مصدر لهذا النهب الاستعماري وفردينان دى ليسبس من أخطر الأفاقيين في استثمار مشروعات الشركات ، وتبين حقيقة ونوايا وانتهازية دى ليسبس في ثلاث نواح :

أولا - استغلاله لصداقته لسعيد الساذج ليورطه في مشروع لم تفد مصر منه وقتها مليما وأحدا بل صب عليها البلاء المالى والسياسى .

ثانيا - وتوضح انتهازية دى ليسبس في اغرائه لكافة الاطراف الأوربية الامبريالية في المساهمة في هذا المشروع وهو في هذا يقدم نموذجا فريدا لعمالء الامبريالية فقد تجد في هؤلاء العمالء - مثل ماتجد في جورج بلدوين

في أواخر القرن الثامن عشر وتحريضه لانجلترا على احتلال مصر - من يسبقون رأس المال نفسه الى مشاريع امبريالية ويعملون على تعريض الراسمال الأوربي على اقتحام هذه الميادين التي قد يكون الراسمال الأوربي مترددا في اقتحامها - وبالتالي فعملاء الامبريالية الأوربية ليسوا بالضرورة في القرن التاسع عشر بالذات سفراء الى هذه الميادين بل تكون مهمتهم اثاره اهتمام الامبريالية الأوربية بهذه الميادين من الاستثمار . وفردينان دي ليسبس من اكبر الأمثلة على هؤلاء العملاء المناورين .

حقيقة لقد ووجه دي ليسبس بمعارضة ليست لوجه الله من جانب انجلترا وتركيا واحجام من جانب الراسمالية الأوربية ولكنه اتبع في مخاطبة هؤلاء أسلوبا انتهازيا صرفا ، فكان يخاطب كل طرف بالأسلوب الذي يلائمه ، فكان يقول للانجليز ان المشروع يخدم في المجال الأول أكبر تجارة أوربية مع الشرق ومع انجلترا ، وإذا كان من يخاطبهم دي ليسبس من أصحاب المثل العليا قال لهم ان حفر القناة خطوة عظيمة نحو عالم جديد مشرق ، وإذا خاطب الفرنسيين قال لهم ان القناة تثبيت للحضارة الفرنسية ومصالحتها ، وإذا خاطب أوربيين قال لهم ان حفر القناة ضربة قاضية للشرقيين وإذا كانوا راسماليين مترددين في تقديم دعوس أموالهم قال لهم ان المشروع استثمار عظيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أي خسارة ، وأخيرا اذا خاطب الوالي سعيد باشا قال له ان حفر القناة يضمن حياد مصر !!

واكثر من هذا ان مشروع حفر قناة السويس والأبحاث العلمية التي أثبتت امكانية حفرها قامت بها جماعة السان سيمون (الاشتراكيون المثاليون في فرنسا) وكان ذلك في عهد محمد علي وعرضوا بقيادة زعيمهم الفنين المشروع على محمد علي الذي رفضه لأنه رأى فيه بابا جديلا للتدخل الأجنبي ولأنه كان يرى ان المستفيد من المشروع في النهاية الدول الأجنبية لا مصر ولذلك كان يفضل عليه مشروع بناء القناطر الخيرية ولكن دي ليسبس ظل يراقب نشاط السان سيمونيين للاستيلاء على مشروعهم . ويقول المؤلف الفرنسي هنري أزو عن علاقة دي ليسبس الانتهازية بالسان سيمونيين (وأدرك دي ليسبس ان جماعة سان سيمون قوم بارعون في ميدان الأعمال على الرغم من مثات الأوهام التي يخيل لبعض الناس انهم يعيشون فيها وأيقن أنه اذا حفرت قناة السويس يوما ما فان الفضل في ذلك سيرجع لهم وهنا صمم دي ليسبس على ان ينضم الى زميرتهم بطريقة أو بأخرى فهم يملكون رصيدان عظيمين ، التكنولوجيا والمال ، ولكنه هو أيضا كان يملك رصيда لا ينبغي التقليل من شأنه ، وهو نفوذه على الأمير سعيد ولي العهد الذي ينتظر أن يصبح يوما ما واليا على مصر ، ومن ثم يحصل منه على

امتياز يتيح له حفر قناة السويس) واستطاع دي ليسبس ان يكسب ثقة
السان سيمونيين وان يحصل على تصميماتهم للمشروع حتى ان جماعة
السان سيمون كانوا يعتقدون انه ذهب الى مصر لمفاوضة سعيد باسمهم
غير انه خدعهم (فلما وضع دي ليسبس صك الامتياز في جيبه تنكر
لأصدقائه من جماعة سان سيمون وتجاهل مهندسيهم بل انه لم يرد حتى
على خطاباتهم) .

وهكذا سرق فوديناند دي ليسبس ليس فقط الفكرة بل الأبحاث
العلمية التي قام بها السان سيمونيين - جماعة الاشتراكية المثالية - ليضع
المشروع برمته في خدمة الامبريالية الأوروبية .

* * *

ماذا خسرت مصر في حفر القناة :

وتتمثل هذه الخسارة في ناحيتين :

أولاً : الأعباء المالية التي تكبدتها مصر في حفر القناة .

ثانياً : أبناء مصر الذين ضاعوا في حفر القناة .

فتح باب الاكتتاب في أسهم الشركة في أول نوفمبر سنة ١٨٠٨ واقتل
في ٣٠ من الشهر نفسه وكان عدد الأسهم ٤٠٠ ألف اشترت الدول منها
على النحو التالي :

فرنسا ٢٠٧١١١ سهما

البندقية ١٠٨٣ سهما

بيدمونت ١٣٥٣ سهما

كما ساهمت كل من الحكومتين الهولندية والاسبانية بوضع مئات ولم
تشتر الدولة العثمانية (وكان محجوزا لها ٩٦ ألف سهم) أو انجلترا سهما
واحدا ، ولكن لأسهم مصر قصة غريبة ! اضطر سعيد الى شراء ٤٤ ٪ من
الراسمال الكلى أي ١٧٧٧٤٣ سهما ذلك لأن القانون الفرنسي لم يكن يعتبر
الشركة مؤسسة من الناحية القانونية الا بعد شراء كل أسهمها ولم يكن قد
بيع من الأسهم سوى ٢٢٢٣٦٨ في كل أنحاء أوروبا وكان سعيد قد ساهم في
الأصل بأربعة وستين ألف سهم ولكنه اضطر ازاء القانون الفرنسي الى شراء
بقية الأسهم غير المباعة التي بلغ عددها ١٧٧٧٤٣ سهما ولم يكن لدى سعيد
القدرة المالية على دفع قيمة هذه الأسهم ولذلك وقع في أغسطس ١٨٦٠

اتفاقية مع الشركة يدفع بمقتضاها أعباءه كمساهم عن طريق سندات على الخزانة المصرية - ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن يكون سعر السهم مائة فرنك ، ومعنى ذلك دفع ٢٠٠ر١٧٦٤ر١٧ فرنك ، ولم يكن سعيد قد دفع لها في أبريل ١٨٦٠ الا ١٥٧ر١٦ر٢٥ فرنكا فحسب - أما الباقي فيعطى عن طريق السندات السالفة الذكر ولا تستحق دفعاته الاولى الدفع الى سنة ١٨٦٣

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم الى ٣٠٠ فرنك وارتفعت أعباء الوالى مباشرة من ١٥ مليوناً الى ٥٤ مليون فرنك وفي هذه الظروف مات سعيد وخلفه اسماعيل .

وبالرغم من اعلان اسماعيل تحمسه للمشروع وتقبله لأعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التى اشتراها سعيد الا أنه كانت لديه بعض التحفظات وعلى وجه الخصوص استخدام السخرة في حفر القناة والتنازل عن اراض واسعة للشركة ، فالثانية تجعل من الشركة دولة داخل الدولة والاولى تضعف من قدرة الفلاحين على الزراعة - زراعة القطن - في الوقت الذى كانت فيه السوق العالمية متلهفة على القطن المصرى وكانت سخرة الفلاحين في حفر القناة تضعف من انتاجية الفلاحين خصوصا ان اسماعيل نفسه كان يملك أرضاً زراعية واسعة النطاق ، لذلك عمد اسماعيل مدفوعاً بهذا الدافع الأساسى الى تعديل بعض الشروط الواردة في عقد الامتياز الثانى (١٨٥٦) ففي ١٨ مارس ١٨٦٣ اتفق مع الشركة على أن تقوم الحكومة بإنشاء الترعة العذبة من النيل حتى وادى الطلمبات وربطها بذلك الجزء الذى أنشأته الشركة ممتداً من ترعة الوادى الى القناة وذلك كي يحول دون نزع ملكية اراضى الأفراد .

ثم تقدم اسماعيل بمطالب أخرى الى الشركة ورفضت الشركة اجابة هذه المطالب فدب الخلاف بينهما ، وأخيراً تم الاتفاق على تحكيم الامبراطور نابليون الثالث (وكان اسماعيل ما يزال ميالاً لفرنسا) الذى أصدر قراره في ٦ يوليو ١٨٦٤ متضمناً ما يلى :

١ - ابطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام الحكومة المصرية في مقابل ذلك بدفع تعويض مالى الى الشركة قدره ٣٨ مليون فرنك .

٢ - تنازل الشركة عن كل حق في ترعة المياه العذبة وتلتزم الحكومة باتمامها ، على أن تحتفظ الشركة بحق الانتفاع منها وفي مقابل هذا التنازل تلتزم الحكومة المصرية بدفع تعويض الى الشركة قدره ١٦ مليون فرنك .

٣ - جعل الاراضى المملوكة للشركة واللازمة للمشروع ١٣ ألف هكتار تقريبا منها ٢٦٤ ر. ١ على جانبي القناة البحرية وملحقاتها و ١٦٠٠ ر. ١ للترعة العذبة و ٣٠٠٠ ر. ٣ هكتار لمباني الشركة .

٤ - اعادة الاراضى الاخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠ ألف هكتار مقابل تعويض تدفعه الحكومة وقدره ٣٠ مليون فرنك . كما عقد اسماعيل اتفاقا آخر مع الشركة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ ويقضى بما يأتى :

١ - تحديد مواعيد الاقساط المقدرة لاداء قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة .

٢ - استعمال الاراضى المخصصة للشركة بصفة ملحقات .

٣ - التنازل للحكومة عن ترعة المياه العذبة مع الاراضى والمباني والاعمال الفنية التابعة لها على أن تدفع لها الحكومة ثمن هذه المباني .

٤ - بيع اراضى تفتيش الوادى للحكومة بثمن قدره عشرة مليون فرنك .

٥ - حق الحكومة فى احتلال أى جهة فى الاراضى المعتبرة حرما للقناة واى موقع حربى لازم للدفاع عن البلاد على شرط الا يكون ذلك الاحتلال عائقا للملاحة .

٦ - شغل الحكومة ما تراه من تلك الاراضى بمبان تنشئها للمصلحة العامة كالبريد والثكنات والجمارك وغيرها على شرط مراعاة كل ما تقضى به ضرورة الانتفاع بالقناة وأن تدفع للشركة المبالغ التى تكون قد صرفتها على تلك الامكنة .

وتضمن الاتفاق الشامل المعقود فى ١٢ فبراير ١٨٦٦ الشروط الواردة فى عقد الامتياز الى جانب التعديلات الاخرى التى طرأت عليه . وهذا الاتفاق الشامل صدق عليه الباب العالى بمقتضى فرمان الصادر فى ١٩ مارس ١٨٦٦ ، وفى الاتفاق المعقود مع الشركة فى ٢٣ أبريل ١٨٦٩ ألقى الامتياز الممنوح للشركة بشأن اعفاء مستورداتها من الخارج من الرسوم الجمركية وقبلت الشركة أن تشتري الحكومة كافة المباني التى اقامتها الشركة على البرزخ كما تم الاتفاق على جعل الاراضى الملحقه بالقنال كأماكن مشتركة بين الحكومة والشركة ومقابل هذا دفعت الحكومة المصرية تعويضا قدره ٣٠ مليون فرنك .

وهكذا قدرت التعويضات التي دفعتها مصر نتيجة تحكيم الامبراطور نابليون الثالث امبراطور فرنسا أو اتفاقيات اسماعيل مع الشركة بعد ذلك ١٢٠٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك مقابل استرداد بعض الحقوق المصرية التي وردت في عقد الامتياز الذي منحه سعيد « لصديقنا فرديناند دي ليسبس » وازاء هذه الأعباء المالية المصحفة التي لم يكن في امكانية المالية المصرية تحملها ازداد تورط اسماعيل في القروض التي جلبت الافلاس المالى والتدخل السياسى والعسكرى فى مصر آخر الأمر .

بذخ الولاية الباهاء فى افتتاح القناة

فى ١٤ مارس ١٨٦٩ وصلت مياه البحر المتوسط الى البحيرات المرة ، وفى ١٥ أغسطس من نفس العام اتصلت مياه البحر المتوسط بمياه البحر الاحمر - وحدد يوم الافتتاح فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ودعا اسماعيل ملوك وامراء أوربا لمشاهدة الافتتاح « العظيم » لأكبر مشروع فى القرن التاسع عشر الذى يرمز الى تضحيات المصريين وراحت دماء الفلاحين وعرقهم ودموعهم وسط بذخ ومجون اسماعيل ، ولم تكن المالية المصرية تتحمل مزيدا من الأعباء المالية بسبب ديونه .

وفى الاسماعيلية اقيم الحفل الكبير وسط البذخ والمجون وقدر المؤرخ هنرى لازو ما انفق اسماعيل رغم خزائنه المفلسة من نفقات حفلات افتتاح القناة فى الاسماعيلية بمليونين من الفرنكات ، ثم يقدر المؤرخون ما انفق اسماعيل عموما فى احتفالات القناة بمبلغ ١٤٠٠.٠٠٠ جنيه .

وهكذا بلغت النفقات التى تكبدتها مصر فى حفر القناة ومن تقدير المؤرخين ١٦٨٠.٠٠٠ جنيه على النحو التالى :

٣٢٤٢٦٠.٠٠٠	قيمة أسهم مصر فى القناة
٣٣٦٠.٠٠٠	قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة
٤٠٠.٠٠٠	ثمن أراضى تفتيش الوادى
١٢٠٠.٠٠٠	تعويض للشركة طبقا لاتفاق أبريل ١٨٦٩
١٢٠٠.٠٠٠	نفقات انشاء الترعة العذبة
١٤٠٠.٠٠٠	نفقات افتتاح القناة
٨١٤٠.٠٠٠	فوائد سمسرة ونفقات التحكيم وما الى ذلك
١٦٨٠.٠٠٠	الجملة

ليس هذا فقط - بل حين اشتدت وطأة الأزمة المالية بسبب بذخ واستهتار اسماعيل اضطر الى بيع حصة مصر فى الأسهم الى إنجلترا فى

٢٥ يونيو ١٨٧٥ بمبلغ قدره ٣٠٠.٠٠٠ رطل ١٩٧٦ جنيه وتعهدت الحكومة المصرية سنوياً لمدة ١٩ سنة بدفع مبلغ قدره ١٩٨٠.٨٢٨ جنيه مقابل فائدة الأسهم التي كان اسماعيل قد رهنها من قبل وكانت صفقة سياسية ومالية ضخمة لصالح بريطانيا وليس أدل على حمق اسماعيل من الناحية المالية - دغ عنك الجانب السياسي للصفقة - ان هذه الأسهم المصرية التي باعها بما يقرب من ٤ مليون جنيه وصل ثمنها في عام ١٩١٠ الى حوالي ٣٢ مليون جنيه ثم بلغت في عام ١٩٢٩ حوالي ٧٢ مليون وبلغت الأرباح التي حصلت عليها الحكومة الانجليزية لغاية آخر سنة ١٩٢٩ ما مقداره ٣٨٠.٠٠٠ رطل ٣٨٠.٠٠٠ جنيه وبشراء الحكومة البريطانية لنصيب مصر في اسهم القناة وطدت بريطانيا مركزها في مصر ولذلك تعتبر هذه الخطوة والطريقة التي تمت بها أول خطوة عملية من جانب بريطانيا في سبيل التهام الوجبة الاستعمارية لصالحها .

وكانت نهاية المطاف في سبيل تصفية الوجود المصري داخل الشركة ما حدث في عام ١٨٨٠ عندما اضطرت الحكومة المصرية تحت وطأة الأزمة المالية الى بيع حصتها من صافي الأرباح ومقدارها ١٥ ٪ بمبلغ قدره ٨٨٠.٠٠٠ جنيه الى البنك العقاري الفرنسي الذي أنشأ شركة خاصة لاستغلالها . ولقد بلغ ما ربحته هذه الشركة سنة ١٩٢٨ نحو ١١.٠٦٢.١٧٤٦ رطل من الفرتكات الذهبية مع انها اشترت الحصة بمبلغ ٢٢ مليون فرنك .

وهكذا خرجت مصر بسبب مشروع قناة السويس بعد أن باعت كل أسهمها ونصيبها في الأرباح على يد اسماعيل وتوفيق وبعد أن كبدها القناة من الأعباء وما جلبت عليها الدمار المالي ممثلاً في القروض ثم التدخل الأجنبي السياسي والعسكري .

من حفر القناة ؟

منذ بدء حفر القناة والترعة العذبة كانت السخرة هي الطريقة المحببة للشركة الجديدة لا شيء إلا لأنها تريد أن تتفادى استخدام الآلات لارتفاع أثمان الكراكات وصيانتها اذ كان ثمن الكراكة الصغيرة في ذلك الوقت يبلغ ٥٤.٩٠٠ فرنك عدا نفقات شحنها الى بور سعيد ونقلها الى ساحات الحفر واعادة تركيب أجزائها هناك .

على انه حين بدأ الحفر في سنة ١٨٥٩ كان سعيد لم يحصل بعد على موافقة الباب العالي على المشروع كذلك كانت إنجلترا تعارض المشروع باعتباره فرنسياً ولذلك كان سعيد يخشى أن تتخذ الحكومتان الانجليزية والتركية

قضية سخرة العمال المصريين لمهاجمة المشروع وهذا هو السبب في الحاح سعيد على ديلسبس بأن تستمر الشركة في جمع العمال وفق الطريقة الحرة دون أن تتدخل السلطات المصرية لأكراه المصريين على العمل في حفر القناة هذا مع العلم بأن سعيد كان بالفعل قد تعهد بتوريد العمال المصريين للشركة للعمل سخرة وذلك وفق لائحة العمال المصريين . ولقد وضع ديلسبس اعلانا باللغة الفرنسية دعا فيه المصريين الى العمل في ساحات الحفر ووعدهم بالكسب الوفير والحياة الرغدة وقد ترجم هذا الاعلان باللغة العربية وذكر الاعلان أن الشركة أنشأت قري لسكنى العمال وأنها أقامت في كل منها مسجدا يقيمون فيه شعائهم الدينية وذهبت الى أن أجر العامل سيتراوح بين ستة قروش وثمانية قروش في اليوم واختتم ديلسبس الاعلان بقوله أنه حرم على الرؤساء الأوربيين مهما كانت مناصبهم ضرب الفلاحين أو أساءة معاملتهم . وقد طبع من هذا الاعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت في المدن والقرى والصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع .

واستكمالا لأسباب هذه الدعاية أنشأت الشركة مكاتب تتولى تنظيم عملية جمع العمال والإشراف على سفرهم الى ساحات الحفر وكان مقر هذه المكاتب القاهرة والمنصورة ودمياط والزقازيق وطنطا واسيوط وقنا .

كما لجأت الشركة الى وسيلة أخرى لجمع العمال المصريين فأبرمت اتفاقات مع بعض المقاولين أخذوا على عاتقهم تقديم عدد من العمال المصريين وكانت غالبية هؤلاء المقاولين من الأجانب وعلى الرغم من كل هذه الجهود وتعدد وسائل الدعاية وتنوعها فإنها لم تسفر عن نجاح يذكر فلم ينته شهر فبراير ١٨٦١ حتى لم يكن في ساحات الحفر سوى بضعة مئات مع أن الشركة كانت قد أعدت إحدى مناطق الحفر وهي عتبة الجسر بحيث يعمل فيها مبدئيا ستة آلاف عامل .

وعندئذ اتجه نظر الشركة لجلب العمال من بلاد الشام وكانت الفتنة الدينية بين الدروز والموارنة على أشدها في كل بلاد الشام من جراء السياسية التركية الأمر الذي أدى الى التدخل المسلح من جانب فرنسا التي كانت تدعى حماية المسيحيين في الامبراطورية العثمانية لتحقيق اطماعها السياسية والعسكرية التقليدية في بلاد الشام . ولم تفت هذه الفتنة الدينية في سوريا عن ذهن ديلسبس ، فشرع في استغلال الموقف لمصلحة الشركة ، وعين في بيروت مندوبا للشركة وأرسل المندوب في ٢٣ يناير ١٨٦١ يقول « لقد تحدثت معي كثيرا بخصوص احتمال جمع عمال

مسيحيين من سوريا وقد حان الوقت لبحث هذا الموضوع معاً وعليكم
أن تعملوا بلباقة وفي طي الكتمان في سبيل حضورهم ويجب ألا تتفاوضوا
مع الزعماء أو الرؤساء أو العائلات التي لها بأس وسيطرة .. عليكم أن
تتجهوا إلى العمال مباشرة » .

وقدمت الشركة عروضاً مغرية للعمال السوريين وكانت الشركة تتوقع
وفود ثلاثة آلاف عامل سوري وفق تلك العروض - ولكن لم تجدد هذه
الدعاية بين السوريين ، فسافر ديلسيس بنفسه في مارس ١٨٦١ ليقوم
فيها بدعاية لحض الأهالي على السفر إلى البرزخ . ومع هذا لم تنجح
دعاية أبريل - مايو ١٨٦١ في احضار سوى ألفين على أكثر تقدير ، ولما بدأت
الحكومة المصرية في تسخير الشعب المصري في حفر القناة اعتباراً من أبريل
١٨٦١ وفي نطاق ضيق أخذت الشركة تكف عن استخدام العمال السوريين
حتى إذا توسع سعيد في تنفيذ لائحة العمال كفت الشركة عن استخدام
عمال من سوريا .

وهكذا يمكن القول بأن التعاقد الحر مع العمال المصريين أو السوريين
قد فشل في تلبية احتياجات المشروع من العمال وكانت ذروة هذا الفشل
في أوائل ١٨٦١ الأمر الذي دفع الشركة إلى ممارسة مزيد من الضغط على
سعيد لتنفيذ لائحة العمال ضاربة عرض الحائط باعتراضات تركيا وإنجلترا
ومنذ ذلك الوقت (أبريل ١٨٦١) تبدأ مرحلة استخدام سخرة الفلاحين
المصريين في حفر القناة .

ولقد مرت سخرة الفلاحين المصريين في حفر قناة السويس بمرحلتين
يعلق عليهما المؤرخون : السخرة المقنعة والسخرة السافرة .

تغير عدد العمال فجأة في أبريل ١٨٦١ ، فبعد أن كان عدد العمال
المصريين يعدون بالعشرات فقط إذ بهذا العدد يصل إلى الآلاف فجأة في
النصف الثاني من أبريل - فارتفع عدد العمال في شهر مايو ١٨٦١ إلى
٧ آلاف ثم بلغ ذروته في ديسمبر من نفس العام فبلغ حوالي ١٥ ألفاً .

ومن المعلوم أن سعيد كان يتجنب إصدار أوامر مكتوبة لجمع العمال
إلا أن الأدلة التاريخية تؤكد أنه كان يعطي أوامر شفوية لجمع هذه الآلاف
من الفلاحين بالقوة للعمل في حفر القناة . وكان سعيد يتجنب الأوامر
المكتوبة حرصاً على ألا تتخذ إنجلترا وتركيا من هذا التصرف مبرراً
للتشهير بالمشروع وحتى يضل سعيد الرأي العام العالمي . ونشرت جريدة
ستاندرد في يوليو ١٨٦١ مقالة جاء فيه : « هل يعقل أن يفد عشرة آلاف
عامل من الجهات النائية في مصر إلى البرزخ بمجرد قراءة عابرة لإعلانات

تعرض عليهم عروض مستر دى ليسبس السخية - لقد أمر سعيد باشا بالصاق هذه الاعلانات على حوائطهم المبنية من الطين . وهل يتصور أحد أن جماهير الفلاحين تتزاحم حول اعلان الصق على جدران من الطين ثم يسرعون للحاق بخدمة المنار الفرنسي - لقد علمنا من مصدر موثوق به ان هؤلاء التعساء كانوا يذهبون سيرا على الأقدام الى بور سعيد وقد ربط بعضهم الى بعض كالجمال أو مثل قطعان العبيد في افريقية والتي يسوقها تجار الرقيق من الأقاليم الداخلية الى الساحل حيث تكون السفن في انتظارهم لنقل هذه السلع الآدمية .

ولم يقنع ديلسبس بهذه السخرة المقنعة بل طالب سعيد بزيادة عدد العمال المسخرين لحفر القناة ، وكانت هناك عدة عوامل دفعت سعيد الى تلبية طلبه :

أولاً - أن دى ليسبس لجأ الى الحكومة الفرنسية - وخاصة الامبراطورة أوجيني - لتمارس على سعيد ضغطا في هذا الشأن .

ثانياً - وكان سعيد يعاني من أزمة مالية وكان بصدد عقد قرض خارجي مع إحدى المؤسسات المالية في فرنسا فاستغلت الحكومة الفرنسية حاجة سعيد الملحة الى المال لتضغط عليه لزيادة عدد عمال السخرة .

ثالثاً - الى جانب هذا فقد كان سعيد يخشى قيام حملة أسهم الشركة مطالبين بتعويضات عن الأضرار التي تصيب أموالهم اذا فشل المشروع أو تأخرت عمليات الحفر بسبب عدم وفائه بالتزاماته في لائحة العمال .

رابعاً - على أننا يجب الا ننسى أن سعيد نفسه كان حائزاً لعدد ضخم من الأسهم يصل الى ٤٤ ٪ من عدد الأسهم جميعاً فلم يسعه كمساهم كبير أن يرى المشروع ينهار ويصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الايدي العاملة المصرية .

وهكذا بدأ سعيد في منتصف ١٨٦١ مأساة فريدة في تاريخ الشعب المصري .

فالى جانب جر المصريين بالسخرة مربوطين بالحبال فقد كانوا يصلون منهوكي القوى ويتعرضون في أماكن الحفر للمرض والموت بسبب ندرة مياه الشرب وتفشي الأوبئة وخصوصا الكوليرا .

وكان العمال في بور سعيد يعيشون على المياه المستخرجة من الكثافات الثلاثة التي أتت بها الشركة ، كما كانوا يعيشون على ما تحمله سفن أحد اصحاب السفن في بحيرة المنزلة الذي وقعت معه الشركة اتفاقاً لجلب المياه

ولكن كثيرا ما كانت تتعطل هذه الكثافات ويتأخر ورود المياه من بحيرة المنزلة ولهذا كان العمال يتعرضون لآخطار شديدة نتيجة للعطش . ويصف أحد الفرنسيين الذين كانوا يعملون هناك هذا الموقف في مذكراته بقوله :

« بور سعيد في ١٥ ديسمبر ١٨٦١ - لقد خرجنا من أزمة خطيرة مروعة فقد كسر أحد الكثافات ولم تكف مقادير الماء التي ينتجها المكثفان الآخران لمواجهة استهلاك المدينة اليومى فقد زاد عدد السكان زيادة كبيرة - ولم نستطع الاعتماد على الماء العذب الذي تجلبه من المطريس سفن الرئيس محمد الجيار الذي عقد معه اتفاق لنقل الحاجات عبر بحيرة المنزلة وخاصة لنقل ماء الشرب الى بور سعيد ورأس العش .

ومما زاد الموقف حرجا هبوب عاصفة شديدة دامت ستين ساعة متتالية ولم يصل إلينا أى قارب أو سفينة طوال المدة التي استمرت خلالها العاصفة - ولم يكن هناك بد من أن نطبق نظام توزيع الماء على السكان بالبطاقات وكان نصيب الفرد لا يزيد على لتر من الماء لكافة استعمالاته - ولما وصل اليوم الثالث ولم يظهر أى قارب أو سفينة في طريقها إلينا تجمهر العمال ووقفوا عند مرسى السفن المنتظر وصولها من المطرية - ولم تكف هذه القوارب تقف تجاه مراسيها حتى اندفع العمال المتجهرون وكان عددهم يتراوح بين مائتين وثلاثمائة عامل ودفعوا جانباً وبكل عنف رجال هذه القوارب وفتحوا براميل الماء واغتصبوا شحنة المياه . . لم تبقى جرعة من الماء في هذه القوارب وقد غادر العمال المكان - ان الموقف خطير » .

واذا كان هذا هو الموقف في بور سعيد فان الموقف كان مروعا بشعا في ساحات الحفر القائمة في أعماق الصحراء في برزخ السويس حين ابتعدت عمليات الحفر عن منطقة بور سعيد وانتقلت جنوبا .

وكان العمال المصريون يعملون تحت وطأة سياط الملاحظين وسجونهم ، ينامون في العراء ويعانون من العطش وسوء الغذاء - وفي خطاب لديليسبس الى مندوب المقاول العام للشركة في منطقة بشر أبو بلح بالقرب من بحيرة التمساح بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٦٢ يقول : « أبلغنى الوالى أن رجال الوجه القبلى يشكون من انه وزع عليهم منذ اليوم الأول لوصولهم ساحات الحفر خبزا جافا قد تسرب اليه العفن وأن ماء الشرب كان قليلا » .

وفي هذه الظروف لم يكن غريبا أن تنتشر كافة الأوبئة والأمراض بين العمال لتفتك بهم وكانت أكثر الأمراض انتشارا بين العمال المصريين في ساحات الحفر النزلات الشعبية والأمراض الصدرية والرمدية

والدوسنتاريا وأمراض الكبد . وكان العمال النوبيون أسوأ العمال حظا إذ كانت الأمراض تجدد في أجسامهم مرتعا سهلا وذلك للعناء الشديد الذى كانوا يلاقونه في سفرهم الطويل من بلادهم البعيدة وكان أطباء الشركة ورجالها يجدون غالبية أولئك العمال جثثا هامدة فكان الموت يطويهم بعد مرضهم بثمان وأربعين ساعة .

ومن الخطأ الاعتقاد أن المصريين كانوا يساقون سخرة على النحو السالف الذكر دون مقاومة من جانبهم لهذه المعاملة الصارخة . فقد كانوا يقاومون هذا الظلم بكافة الأساليب . ويزخر تاريخ حفر قناة السويس بثورات العمال على المستعمرين الفرنسيين . وكان بدء هذه الثورات عندما أرسل سعيد خمسة آلاف جندي من جنود الجيش المصرى للحفر في برزخ السويس . فبعد وصولهم بقليل - أوائل ١٨٦٢ - أعلنوا رفضهم - علانية - العمل في حفر القناة وغادروا ساحات الحفر في طريق عودتهم الى بلادهم . وفي هذه الأثناء وقع اصطدام بينهم وبين رؤساء ساحات الحفر من مهندسى الشركة ومستخدميها الفرنسيين .

وتوالى ثورات العمال في برزخ السويس فازداد عصيانهم في ساحات الحفر وتعددت حوادث هربهم - بعد ثورة الجيش - من منطقة القناة كلية واتخذت حركة الهرب شكلا جماعيا - نذكر منها على سبيل المثال أنه هرب ٦٢ عاملا في ليلة واحدة وفي الليلة التالية هرب ١٩٩ رجلا من الذين سيقوا من مديرية المنيا . كما هرب عمال مديريات : المنوفية - الغربية - كفر الشيخ . والعمال الذين جئ بهم من طلخا وأسوان . وما لبث أن أظهر عمال الوجه القبلى تحديا لسافرا للشركة أثناء هربهم إذ كانوا يطلقون الأعيرة النارية في الهواء تحريضا لزملائهم على الهرب معهم .

واضطر سعيد ، أزاء ثورات العمال ، أن يتخذ تدابير حازمة للفاية فجمع مشايخ البلاد من الوجه القبلى من كل مديرية وجعل كل شيخ منهم مسئولا عن العمال الذين يفدون من ناحيته كما وضع سعيد ضباط البوليس في خدمة الشركة منذ يناير ١٨٦٢ - كما توج هذه الاجراءات الصارخة بتعيين اسماعيل حمدى كى يسافر الى مناطق الحفر ويتولى مهمة حفظ النظام في ساحات الحفر . وكان أول ما فعله بعد أن رحبت به الشركة الفرنسية ترحيبا بالغا - أن قبض على زعماء العمال الثائرين وألقى بهم في غياهب السجن ثم شرع في اتخاذ كافة الاجراءات الاجرامية نحو العمال حتى خمدت حركتهم .

واهمية ثورات العمال أنها تثبت أمرين : أولا - أن ثورة المصريين على شركة قناة السويس قد بدأت بالفعل منذ حفر القناة . وثانيا - أنه يبدو

أنه كانت هناك حركة عصيان منظمة بين عمال الحفر من المصريين : لها قيادتها وهي التي ضربها اسماعيل حمدي .

ورغم كل هذه المقاومة من جانب الشعب المصري فسيظل الفلاح المصري صاحب الفضل في حفر قناة السويس التي بدأت شركتها في الحصول على أرباحها لتذهب الى جيوب الأوروبيين .

خرق إنجلترا لحياة القناة

ان حيايد قناة السويس قد كفل في المادة (١٤) من عقد الامتياز الثاني (١٨٥٦) فلقد نص على حيايد القناة وموانئها وحرية الملاحة وإباحتها للسفن التجارية أيا كانت جنسيتها . كما قررت المادة (١٥) أنه ليس لشركة القناة أن تميز أفرادا أو سفنا أو شركات ملاحية .

فهل احترمت إنجلترا حيايد القناة الدولية ؟ ان إنجلترا سرعان ما اعتدت على هذا الحيايد فجعلت من منطقة القناة ميدانا لعدوانها العسكري ضد مصر عام ١٨٨٢ واحتلت موانئ بور سعيد والاسماعيلية والسويس .

غير أن الاحتلال البريطاني أثار مخاوف الدول الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تبلفها في برقية بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ بأنها ترى ضرورة مبدأ حرية مرور السفن في كل وقت فضلا عن عدم جواز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها أو اختزان المهمات والذخائر الحربية على شواطئها أو انشاء المستحكات والحصون على جانبي القناة .

وبمقتضى تصريح ١٧ مارس ١٨٨٥ تقرر انشاء لجنة تضع نظاما لحرية المرور وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة الأستانة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ ونصت هذه المعاهدة الدولية على حيايد القناة - كما قررت أن تركيا ومصر وحدهما هما اللتان يجوز لهما اتخاذ وسائل دفاعية - كما أن حق مصر في الدفاع عن القناة قرره الاتفاق المعقود بين اسماعيل باشا والشركة في ٣٠ يناير ١٨٦٦ وهو الاتفاق الذي صادق عليه سلطان تركيا .

غير أن إنجلترا كان لها تحفظ ينم عن أهدافها بالنسبة الى المستقبل مما يؤكد نواياها العدوانية نحو مصر والقناة - وينص التحفظ على : « يعتقد مندوبو بريطانيا وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة (١٨٨٨) كنظام نهائي يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص فيما اذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة في مصر أو كان من شأنها عرقلة حرية

العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبه الجلالة
البريطانية » .

الا ان بريطانيا عادت فوافقت على المعاهدة دون أى تحفظ بعد اتمام
الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ومعنى هذا أنها قبلت مبادئ معاهدة
الاستانة .

مرة أخرى هل احترمت انجلترا حياد القناة ؟ لما نشبت الحرب
العالمية الأولى ارتكبت انجلترا أول خرق للوثيقة الدولية اذ أقامت قوات
في منطقة القناة وفرضت الحصار البحرى من هذا الطريق المائى .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وقعت معاهدة لوزان وبمقتضاها تنازلت تركيا
عن حقوقها ودعاويها في مصر والسودان - وأهم من ذلك ما نصت عليه
المادة (٩٩) من استمرار تطبيق معاهدة الاستانة ومعنى هذا أن عبء
الدفاع عن القناة سار من اختصاص مصر وحدها ولا يجوز أن تشاركها
فيه دولة أخرى بعد أن فقدت تركيا وهى الطرف الآخر ما كان لها من حق
بهذا الصدد .

غير أنه من الملاحظ في المفاوضات الكثيرة التى دارت بين انجلترا ومصر
اصرار من انجلترا على الاحتفاظ بقوات عسكرية في منطقة القناة ولهذا
تضمنت معاهدة ١٩٣٦ النص الآتى (المادة ٨) :

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس
الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين
الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى أن يحين الوقت الذى يتفق
فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع
معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها يرخص صاحب
الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الأراضى
المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون
مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال .

ويلاحظ الدكتور راشد البراوى على هذه المادة الأمور التالية :

أولا - أن ابقاء قوات بريطانية في منطقة القنال هدم لحياد هذا الطريق
المائى كما أنه يكفل لانجلترا مزايا اقليمية خاصة مما يتعارض مع المادتين
٣ ، ١٢ من اتفاقية الاستانة بصفة خاصة كما أنه ليس لمصر نفسها أن تمنح
حقا كهذا .

ثانيا - ان النص على أن القوات البريطانية تتعاون مع القوات المصرية مخالفا للمادة ١٠ من اتفاقية الأستانة والتي جعلت من حق مصر وتركيا ثم انفردت به مصر بعد زوال السيادة العثمانية .

ثالثا - تنص المادة (١٠) من اتفاقية الأستانة على أنه يتعين على تركيا ومصر حين تتخذان تدابير دفاعية إبلاغ الدول الموقعة والإبلاغ معنياه الحصول على موافقتها . والمادة الثانية من معاهدة ١٩٣٦ عقدها الطرفان دون إبلاغ التعديل بشأن منطقة القنال الى الدول اى استشارتها .

رابعا - ان اتفاقية سنة ١٨٨٨ وثيقة دولية بين عدة أطراف بينما معاهدة سنة ١٩٣٦ عقدت بين طرفين فقط واذن لا يمكن للآخرية وهى اتفاق ثنائى أن تجب المعاهدة الدولية المتعددة الأطراف المعقودة فى سنة ١٨٨٨ .

خامسا - وأهم من هذا أن مصر حين وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقبلت النص الخاص بقناة السويس انما فعلت ذلك مجبرة حيث كانت القوات البريطانية تحتل أراضيها .

حتمية تأميم القناة

وهكذا كانت قناة السويس أكبر عملية استعمارية فى التاريخ . فقد كانت شركة قناة السويس (السابقة) مفتاح الاحتلال . وكانت تحتوى وراء الامتيازات الأجنبية ووراء المستعمر ، فأخلت بالتزاماتها الرئيسية ، وتخلت عن الوفاء بالتزاماتها بتحويل بحيرة التمساح الى ميناء داخلى صالح لاستعمال أكبر السفن حمولة كما يقضى بذلك صك التزامها . كما أهملت تلك الشركة مسئوليتها فى اعداد ميناء بور سعيد وتطويره ليصبح ميناء عالميا يساير احتياجات التجارة العابرة .

وكانت شركة قناة السويس عمالية استغلالية فى التصميم ممثلة للاحتكار الاستغلالي فى أسوأ صوره . ويكفى أن نعلم أن مصر قد أسهمت بأكثر من ٩٧٪ من نفقات انشاء القناة . هذا فضلا عن آلاف الأرواح التى طمرتها الرمال . ومقابل هذا كله لم يكن نصيب مصر من الأرباح يتجاوز ١٥٪ ، ثم فقدت هذا النصيب بعد أن باعت أسهمها بثمن تافه ، ولما يمض على حفر القناة عشرة أعوام . ورضيت بعد ذلك بما تتصدق به عليها شركة القناة . أما الأرباح الضخمة التى كانت تجنيها الشركة ، فكانت تتدفق الى الخارج بينما هى فى واقع الأمر من حق المواطنين الذين ضحى أجدادهم فى حفر القناة . ولقد كان لهذا الاستنزاف لمصدر من مصادر صادراتنا غير

المنظورة اثر مباشر على ميزان مدفوعاتنا خلال ثمانين سنة لم تحصل مصر اثناءها الا على الفتات . فقد بلغ دخل الشركة عام ١٩٥٥ على سبيل المثال مبلغ ٣٥ ألف مليون فرنك ، لم تحصل مصر منه الا على ألف مليون فقط . ولا شك ان دخل الشركة خلال سنوات عديدة كان يقرب من هذا أو يزيد . وعلى الرغم من كل هذه المكاسب لم تجر الشركة اية تجديدات أو اصلاحات لتحسين الملاحة في القناة ، بل الأدهى من ذلك أنها لم تنفق المبالغ التي كانت محتجزة كاحتياطي للاصلاحات ومشروعات التحسين ، وآثرت أن تنفق بسخاء على مرتبات وخدمات كبار موظفيها الأجانب - وإلى جانب ذلك كانت الشركة - وخصوصا عندما بدأت مرحلة الكفاح المسلح في القناة ضد القوات البريطانية المرابطة هناك وكرا للجاسوسية الاستعمارية ليس فقط على الحركة المصرية المسلحة في منطقة القناة بل كذلك على الحركة الوطنية بصفة عامة ، فكانت لها أجهزتها الخاصة في المخابرات التي تمد مخابرات الدول الاستعمارية بأدق المعلومات الخاصة بشئون مصر والحكومة المصرية .

ومن ذلك كله يتضح أن تأميم القناة في يوليو ١٩٥٦ كان حنمية اقتصادية وسياسية فرضها واقع الثورة المصرية الساعية نحو تحقيق أهدافها الستة المشهورة . ومع أن التأميم جاء من حيث التوقيت الزمني ردا على موقف الدول الغربية من تمويل مشروع السد العالي ، وعلى الرغم من أنه كان يبدو حلا إشكالة التمويل ، إلا أنه كان في حقيقة الأمر ضرورة يحتمها التحرر الاقتصادي وتصفية الاحتكار الأجنبي في مصر ، حتى يخلص البلاد استقلالها الاقتصادي كما خطط لها استقلالها السياسي وهذه أهداف اقترنت بالثورة منذ قيامها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

تأميم
قناة السويس

تأمين قناة السويس

قرأنا تاريخ انشاء القناة وما اصاب مصر بسببه من نكبات في ارواح مئات الآلاف من الفلاحين الذين استشهدوا فوق رمال الصحراء لاشباع جشع الرأسمالية العالمية الاستعمارية والكارثة المالية التي حاقت بالبلاد وتكبيل مصر بدين يزد على مائة مليون جنيه كان معظمها أموالا دفعت لشركة القناة وكذلك عمليات نصب واحتيال قامت بها الرأسمالية البريطانية والفرنسية انتهت الى فرض الوصاية المالية على البلاد ومكنت بريطانيا من الحصول على اسهم مصر من الخديوى اسماعيل بلا ثمن تقريبا .

وبعد ان وضعت بريطانيا يدها على أسهم مصر في شركة قناة السويس بدأت تعد العدة للاستيلاء على مصر ذاتها للسيطرة على قناة السويس وتم لها ذلك في عام ١٨٨٢ على ما هو معروف .

ولكى ندرك ماهية وخطورة قناة السويس نقول اذا انقطع اتصال البحر الاحمر بالبحر الابيض المتوسط عبر قناة السويس يصبح البحر الابيض المتوسط رغم كبر حجمه مجرد بحيرة وينقطع اتصال اوربا والعالم الغربى بأسيا وشرق افريقيا وجزر المحيطين الهندي والهادى وينقطع عن اوربا تدفق السلع التموينية وماتحتاج اليه صناعتها من خامات وعلى سبيل المثال نقول ان ٣٠٪ من تموين اوربا بالمواد الغذائية والشحوم والزيوت و ٧٥٪ من التيل والكتان و ٩٠٪ من المطاط و ٤٠٪ من الاصواف واكثر من ٥٠٪ من مختلف المعادن يمر عبر القناة هذا عدا البترول الذى يحتل اكبر نصيب في حمولة السفن العابرة للقناة والذى يعتبر في الوقت الحالى اخطر المنتجات وامسها للصناعة الاوربية والاقتصاد الاوربى .

ولما تم لبريطانيا احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس حرصت على تمكين وجودها وسلطانها وفى سبيل ذلك كانت بريطانيا على استعداد لمحاربة اية دولة تهدد هذا الوجود او السلطان . . وعلى مدى الاربعة والسبعين عاما التى قام فيها الاحتلال البريطانى لم يساور بريطانيا الفزع الا فى ثلاث حالات الاولى حين تحالفت فرنسا وروسيا عام ١٨٩٣ . فوقف جوزيف تشمبرلين يعلن فى مجلس العموم ان من شأن هذا التحالف تهديد مركز بريطانيا فى البحر المتوسط وتهديد الوجود البريطانى فى قناة السويس

ومن أجل تحاشي هذا الخطر ورغم شدة التنافس الاستعماري القائم بين الدولتين فقد حرصت بريطانيا على التفرقة بين روسيا وفرنسا وعقدت مع الأخيرة الاتفاق الودي في مطلع القرن العشرين ، وذلك بغية اطلاق يد كل من الدولتين في مناطق نفوذ تم الاتفاق عليها ، وبذلك تلاشي الخطر على قناة السويس وانفردت بريطانيا بمصر وقناة السويس .

وفزعت بريطانيا مرة ثانية حينما بدأ نفوذ إيطاليا يتصاعد في عهد موسوليني وادركت السياسة البريطانية ما يمكن ان تتعرض له قناة السويس من تهديد وبدأ الصراع بين الدولتين وكان الوجود البريطاني في قناة السويس أخشى ما تخشاه إيطاليا على مستقبل الامبراطورية التي عملت على اقامتها في شرق افريقيا ، وبالفعل فقدت إيطاليا هذه الامبراطورية بحكم سيطرة بريطانيا على قناة السويس .

فقناة السويس لم تكن في يد بريطانيا لمجرد الاطمئنان على طرق مواصلاتها مع مستعمراتها أو لتأمين مرور بواخرها وتجارتها .. بل كانت سلاحا فعالا له أكبر الشأن وأعظم الخطر في السياسة العالمية بأسرها وكانت قناة السويس وستظل دائما رأس مال له شأنه وخطره في كل تقييم للسياسة الدولية ولا يمكن اغفال شأن الدولة التي تسيطر عليها في كل قرار يتخذ بشأن هذه السياسة .

فالسيطرة على قناة السويس كانت من أهم العناصر التي يقام لها وزن عندما كانت بريطانيا تتحدث في المحافل والمؤتمرات الدولية .

فلهذه القناة قوة معنوية استغلتها بريطانيا لصالحها الى ابعد الحدود فبها اطمأن عملاؤها واعوانها على قدرة بريطانيا على العمل السريع اذا دعت الضرورة .. كما ان شعور خصم بريطانيا بقدرتها على اتصال قواتها وامتدادتها بسرعة الى أي مكان تريده كان يضعف من قدرة هؤلاء الخصوم على مقاومتها .. وان الخوف من بريطانيا كان أقوى أسلحتها ، فبه أثبتت وجودها في الشرق وبه نشرت تجارتها وخطوط مواصلاتها .. وكان سند هذه القدرة ومصدر هذا الخوف هو الوجود البريطاني في قناة السويس .

كما أصاب الفزع بريطانيا مرة ثالثة حينما وضحت معالم ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبرزت زعامة جمال عبد الناصر واتضحت المبادئ التي يمثلها والاهداف التي يعمل على بلوغها والتي رسم خطوطها الرئيسية في مؤلفه «فلسفة الثورة» ومضى في تحقيقها ، ففي خلال الفترة بين عامي ٥٢ و ١٩٥٦ استطاع جمال عبد الناصر ان يسوى علاقة مصر بالسودان الشقيق ، وأن يكره بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤ ، وتم

فعلا جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر في يونيو عام ١٩٥٦ ، كما تمكن جمال عبد الناصر في خلال هذه الفترة القصيرة من احباط المخططات الاستعمارية في الشرق العربي ، ووجد كلمة الشعوب العربية لمواجهة الاستعمار وخطر اسرائيل ونتيجة لتوحيد هذه الكلمة ، قام شعب الاردن بطرد الجنرال الانجليزى جايوب قائد جيش الاردن واحد المشتركين في تكة فلسطين ، واستطاع أن يجعل حلف بغداد يولد ميتا ، ولم يكتف جمال عبد الناصر بمناوأة وعرقلة المخطط الاستعماري في الشرق بل انه مضى في مساندة حركات التحرر والاستقلال ، وفي الدعوة الى الحياد الايجابي وعدم الانحياز ائى اى من التكتلات الدولية المتصارعة وقد نجحت دعوته هذه الى حد كبير فتكونت جبهة عريضة من الدول التي آمنت بنظريته في هذا الشأن وعملت على تحقيق مبدئه الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

على أن خوض جمال عبد الناصر معترك السياسة الدولية على الصورة او بالمبادئ التي قدمناها ، لم يصرفه قيد انملة عن العمل على بناء بلاده ووضع المخططات الكفيلة برفاهيتها ، فالى جانب الكثير من المشروعات الصناعية اتجه الى مشروع السد العالي وركز جهوده على تنفيذ هذا المشروع الذي يعتبر اكبر مشروع من نوعه في العالم ، كما يعتبر النجاح في تنفيذه اكبر ثورة اقتصادية في تاريخ مصر ، ومن اجل تنفيذ مشروع السد العالي ، طلبت مصر من البنك الدولي تمويل المشروع ، فقامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعرض مساهمتها في تمويله .. ولكن على الرغم مما ثبت من نجاح مشروع السد العالي من الناحية الفنية وعلى الرغم من وضوح الفوائد الاقتصادية الكبرى التي يمكن ان تجنيها البلاد نتيجة لتنفيذه والتي سيترتب عليها رفع مستوى المعيشة فيها ، وما ثبت من قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها .. على الرغم من ذلك كله ، فقد تبين أن هدف الدولتين من عرضهما ، كان استخدام هذا العرض ليكون بمثابة أداة للضغط السياسي على مصر وهدم الأسس التي تقوم عليها السياسة التحررية التي يحمل لواءها جمال عبد الناصر .. لذلك ، فقد حدث ، وبلا مقدمات ان بادر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكى باستدعاء السفير المصرى في واشنطن يوم ١٩ يوليو عام ١٩٥٦ وأبلغه قرار الحكومة الامريكية بسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي ، وقد جاء هذا التبليغ في صورة غير كريمة ، اذ كان مبنيا على ما زعمه الوزير الامريكى من عدم قدرة مصر على الوفاء بما يترتب على تنفيذ المشروع من الالتزامات ، وهذا الزعم كان مخالفا - تماما - للتقارير التي كانت تحت يد دالاس وكلها تثبت عكس ما زعمه .

وكانت الدولتان الاستعماريتان تأملان في ان نتيجة هذا القرار اعنى قرار سحب تمويل مشروع السد العالي هى خضوع جمال عبد الناصر ، وقبوله لشروطهما لقاء قيامهما بتمويل المشروع ، والواقع انه لم يكن أمام جمال عبد الناصر بعد هذا القرار الا واحد من سبيلين ، فاما الخضوع الذى يقضى على المبادئ والقيم التى نادى بها وبذلك يستريح الغرب وتزول المخاوف من الاخطار التى بدأ يتعرض لها الاستعمار نتيجة لهذه المبادئ ولتلك الدعوة التى يبثها عبد الناصر . . واما قبول التحدى قبولاً تتوافر له الجرأة السافرة التى يمكن ان تجعل الرد على هذا التحدى عملاً مادياً يواجه به الاستعمار ، لا الدولتان فحسب . . عمل مادى يكون له أثره في تحريك والهيب الشعور القومى داخليا ، وأثره في حشد الامة العربية بأسرها وراءه ، ومساندتها له ، ويكون له أثره الفعال في رفع الروح المعنوية للشعوب المناضلة ضد الاستعمار في كل انحاء العالم . . . عمل مادى يتسبب له كسر شوكة الاستعمار ، وبه يقام الدليل واضحاً على انه يمكن لاي شعب مناضل مكافح ان يواجه الاستعمار بالغة ما بلغت قوته وهو الامر الذى له ابعاد واطر الاثر في ميدان الكفاح ضد الاستعمار . . عمل ، لو كتب له النجاح ، لرفع مصر ، ولرفع جمال عبد الناصر الى قمة المجد ، في المعركة ضد الاستعمار . . عمل يقدم عليه جمال عبد الناصر ، مطمئناً الى نجاحه مقدراً لجميع نتائجه واحتمالاته . . عمل تتضح به اهم صفة من صفات الزعامة ، هى القدرة على التمييز بين الصعب والمستحيل . . فترى ماذا كان قرار جمال عبد الناصر ، تجاه قرار سحب تمويل السد العالي . . !!؟؟

كن مع الله ، ولا تخف

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وهو نأ يحمل للعالم بأسره رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذا التحدى .

وهنا يمر بخاطر أى دارس للتاريخ النبوءة التى سجلها المؤرخ الايطالى سار ماركو من عشرات السنين ، اذ كتب يقول :

« اذا كانت الظروف قد قضت بحرمان اسماعيل من الانتفاع بمزايا قناة السويس ، الذى من اجله تحملت مصر اعظم التضحيات ثم فقدت كل حق لها فيه ، حتى حقها في الرقابة عليه ، فما من شك ان مصر سوف تتأثر

لنفسها ان عاجلا أو آجلا ، ولسوف يتسنى لها يوما ان تحصل على ما تستحقه من مكاسبه ، ولسوف تستمد سندها للحصول على حقها من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس . . وذلك هو حكم التاريخ . . »

حقا - لقد كان صدى تلك النبوءة يتردد فى مسامع التاريخ ، مجرد عبارة مكتوبة ، مجرد امل ، حتى جاء اليوم الذى اعلن فيه قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس ، وكان هذا اخطر قرار يسمعه مواطن ، بل كان اعظم قرار صدر بعد الجلاء ، انه القرار الذى اثلج صدر كل مواطن لأن مصر استردت به ملكا منتهبا ، وحقا مضيعا . .

والآن وقد انقضت عشر سنوات على تأميم قناة السويس ، هذا الحدث الفد فى التاريخ ، فانه يحق للعرب ان يقفوا على احداث وحقائق هذه المرحلة من مراحل الكفاح والجهاد .

قبل ان نتعرض لما اسفر عنه قرار تأميم قناة السويس ، من الناحيتين السياسية والعسكرية ، لا بد ان نبين فى ايجاز اولا كيف كانت هذه الشركة تدير مرفق قناة السويس ، ثانيا - احقية مصر فى تأميم الشركة ، ثالثا كيف ادارت مصر هذا المرفق ، بعد التأميم .

ادارة الشركة

لرفق قناة السويس

كلنا يعرف كيف تم تكوين شركة قناة السويس وكيف تم حفر القناة وما جرت به الشركة والقناة من تكبات على البلاد فى الماضى ، بقى ان نعرف كيف كانت هذه الشركة تدير مرفق القناة .

نتبين من وثائق الشركة انها كانت تمعن فى التحايل على القوانين لتعطيل تنفيذها وابطال اثرها سيما القوانين الخاصة بالرقابة على النقد - وقانون عقد العمل الفردى - وقوانين الضرائب . . الخ .

كما كانت حريصة على بث روح الكراهية والنفور واثارة التفرقة العنصرية بين مختلف العاملين فيها وعلى عدم تعيين المصريين وتفضل الاجانب والمتمصرين وعلى ابعاد المصريين عن الوظائف الحساسة والتى يمكن عن طريقها التعرف على اسرار الشركة واساليب عملها .

ونحن اذا نظرنا مدى التزام هذه الشركة لاحكام اتفاقية القسطنطينية نجد انها كانت دائما على استعداد لخرق التزاماتها تحقيقا لصالح الدول الاستعمارية كلما دعا الامر الى ذلك . وفي العديد من الوثائق ثبت تواطؤها مع القواد العسكريين بما ينافي هذه الالتزامات .

وبالاضافة الى ذلك كانت الشركة تقوم بابلاغ سفارتي فرنسا وانجلترا بحركة المرور وبشحنات السفن المارة بالقناة ولهذا الامر اثره البالغ في تكييف الوضع السياسى والاستراتيجى والاقتصادى فى مختلف الدول التى تمر بواخرها وبضائعها بالقناة . لان فى تحليل هذه الحركة ما يتيح الوقوف على الاوضاع داخل هذه الدول ومن النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية . . وعن هذا الطريق كانت الدولتان الاستعماريتان تتابعان حركة شحن الاسلحة والمواد استراتيجية وعن هذا الطريق كان بوسعهما ان تتابعا ما لدى مختلف الدول من احتياطي المواد الخام .

وأخيرا فقد حرصت الشركة على شراء ذمم الكثيرين من المسؤولين فى العهود السابقة على الثورة وجندت كافة ما لديها من وسائل واستعانت بكل من ارتضى ان يكون اداة فى يدها لمحاربة الوطنيين المخلصين الذين وقفوا فى وجهها .

وقد كانت الشركة تعد عدتها للمستقبل فاستهدفت اقامة الصعاب امام مصر اذا ما ارادت ادارة القناة ، حتى عند انتهاء الامتياز سنة ١٩٦٩ ، ومن اجل ذلك اعدت الكثير من الدراسات التى تثبت وفقا لوجهة نظرها استحالة اعداد الخبرة المصرية اللازمة للأعمال الارشاد البحرى ولكافة الأعمال الهندسية وقد أدرك السيد الرئيس بشاقب رايه وبعد نظره ما استهدفته الشركة فى هذا الشأن ، وأصدر فى ٩ نوفمبر ١٩٥٤ قرارا بانشاء هيئة تتولى اعداد مختلف الدراسات الخاصة بالمرفق من النواحي القانونية والسياسية والمالية والفنية .

وفى ذات الوقت كانت تجرى فيه هذه الدراسات اتمت الاجهزة التابعة لرئاسة الجمهورية دراسة مختلف مزاعم الشركة المؤممة وتناولتها بالتحليل والتنفيذ واعدت الحلول لمواجهة كافة الاحتمالات التى يمكن ان تقع وكانت النتيجة العملية لهذه الدراسات تبسيط الصورة المعقدة التى كانت الشركة المؤممة تحرص على تثبيتها فى الازهان والاقتناع بأن العنصرين الاساسيين لمرفق قناة السويس هما توفير الفنيين المدربين لتأمين حركة الملاحة والمرور عبر القناة وصيانة القناة ذاتها من الوجهة الهندسية ، ومتى

اطمأنت مصر لتوافر العدد الكافي لتحمل هذه المسئولية أمكنها ادارة مرفق قناة السويس في أى وقت تشاء .

حق مصر في تأمين شركة القناة

لا نريد أن نثير في هذا المقام آراء رجال القانون الدولي العام والخاص في شأن حق مصر في تأمين شركة قناة السويس فهناك اجماع على أن شركة قناة السويس كانت شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية لا فرق في ذلك بينها وبين أية شركة مصرية أخرى ، ولقد كانت الشركة ومن ورائها الدول الاستعمارية التى تساندها على يقين من هذا الرأى وبيان ذلك أن الشركة رأت في عام ١٩٤٩ - أن تستشير الأستاذ جلبرت جيدل في هذا فأجابها في هذا الشأن بفتوى مكتوبة محفوظة ضمن وثائق الشركة بأن الامتياز الممنوح للشركة يتناول جانبا تنظيميا للدولة مانحة الامتياز ولها أن تتخذ في شأنه ومن جانبها ما تشاء من اجراءات وان هذا الجانب التنظيمى يشمل كل اجراء يكفل حسن سير المرفق ويشمل كل اجراء تتخذه قبل موعد انتهاء الامتياز لضمان قيام المصريين بادارته بكفاءة والاطمئنان الى قيام المتخصصين العاملين حاليا بالشركة بالاستمرار في أداء أعمالهم للادارة المصرية وفي حالة رفضهم فمن حق الدولة تعيين كافة ما ترى من الفنيين والعاملين الذين تقضى الضرورة بوجودهم في مراكز أعمالهم عند انتهاء مدة الامتياز وضرب على ذلك مثلا بوظائف المرشدين ووظائف المشرفين على حركة الملاحة والوظائف الهندسية الخاصة بالانشاءات والصيانة في مختلف فروع المرفق .

كما أفتى بأن الشركة شركة مساهمة مصرية ، ومن حق مصر اخضاعها لكل تشريع تصدره وقرر صراحة أن كل محاولة من الشركة بعدم الخضوع للتشريع المصرى هو حط من شأن القيم القانونية ولا تستجيب مع واقع الحال وهذه الفتوى كانت من بين وثائق الشركة التى اطلعنا عليها بعد تأمينها . . ولم يكن بمستغرب اذن أن تنهرب الشركة ومن ورائها أسيادها من دول الاستعمار من طرح الجانب القانونى وقبولها حكم القانون في هذا الشأن . . .

مصر تدبر قناة السويس

ولما وقف الرئيس جمال عبد الناصر في الاسكندرية يعلن على الشعب المصرى في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأمين شركة قناة السويس اجتمع أول

مجلس ادارة لهيئة القناة وكانت الأجهزة الفنية والادارة المصرية يرأسها المهندس محمود يونس تستلم مرفق قناة السويس استلاما فعليا وبدأت مصر لأول مرة في تاريخها تدير قناة السويس .

ان القانون الذى صدر بتأميم قناة السويس قطع خط الرجعة على الاستثمار وعلى حملة الأسهم لأنه نص على كفالة حقوق المساهمين وتعويضهم وبذلك كان تصرف الحكومة المصرية متفقا مع العدل ومع السوابق الدولية وقد حرصت مصر في جميع مراحل ادارتها للقناة على أن تكون ادارتها لهذا المرفق ادارة سليمة وفعالة وما كان لفرنسا وانجلترا ولا للشركة أن ترضى بهذا النجاح وان يستمر سير الملاحاة فى القناة فى نظام وهدوء وسرعة ، لذلك كان لابد من التآمر على مصر فى ذات مرفق قناة السويس وفى ادارته ولذلك فقد لجأ أعداء مصر فى هذا السبيل الى سلاحين السلاح الأول كان سلاحا سياسيا وماليا تمثل فى اصدار التعليمات الى سفن الدول المعادية لمصر بعدم أداء الرسوم للادارة المصرية عند المرور وكانوا يأملون أن تمنع مصر مرور البواخر التى تمتنع عن الدفع وبهذا تكسب الدول الاستعمارية عطف الدول الملاحية ولكن ما أظهره السيد الرئيس جمال عبد الناصر من فطنة وحكمة بسماحه بمرور كافة السفن بدون التقييد بدفع الرسوم أفسد تلك المؤامرة وأجبر الدول الاستعمارية والشركة على تركيز جهودها لمركة أخرى كان جنودها فيها العاملين فى الشركة من الأجانب الذين كانوا يشغلون الوظائف الحساسة التى يتوقف عليها سلامة الملاحاة فى القناة فأصدرت الشركة المنحلة بتأييد من الدولتين الاستعماريتين الى كافة الفنيين الأجانب أمرا بالانسحاب وترك العمل وذلك فى منتصف شهر سبتمبر سنة ١٩٥٦ وكان أمل أعداء مصر أن تعجز مصر عن ادارة القناة وتخسر مصر معركة التأميم بسبب عجز أبناء مصر عن الارتفاع بمستوى هذه المسئولية وكان هؤلاء الأعداء يأملون بذلك تكتل الراى العام العالمى ضد جمال عبد الناصر وخضوعه فى نهاية الأمر بسبب العجز فى ادارة القناة .

ولكن ما ان سحبت الشركة عمالها حتى تبين قدرة مصر وكفاءة القائمين على العمل من أبناء مصر فقد استمر سير السفن عبر القناة وسمحت الادارة المصرية للأجانب وبصفة خاصة للمرشدين البحريين بالانسحاب وهنا تجلّت وطنية أبناء مصر وتفانيهم فى حب بلادهم وادراكهم للمسئولية الكبرى التى ألقيت على عاتقهم فتفانوا وواصلوا العمل ليل نهار وكتبوا صفحة خالدة فى تاريخ مصر الحديث اذ استطاعت الادارة المصرية أن تستعوض عن الفنيين الأجانب بمصريين وبأجانب ينتمون الى الدول الصديقة وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى واليونان ويوغوسلافيا .

وهكذا كسبت الادارة المصرية معركة السفن في قناة السويس وكان لعدم توقف الملاحه أثره البالغ على الراى العام العالى الذى اقتنع بكفاءة مصر وقدرتها على ادارة المرفق وبانتصار مصر فى هذه المعركة فقدت الدول الاستعمارية والشركة عطف الراى العام العالى الذى كانت تطمح تحويله الى جانبها فيما لو فشلت مصر فى ادارة القناة .

* * *

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراره بتأميم قناة السويس وقد قوبل هذا القرار بالترحيب والارتياح والحماس ليس من العرب فى مصر وحدها بل من جميع الشعوب فى العالم العربى ومن سائر الشعوب المغلوبة على أمرها فى العالم أجمع . . وفجأة تبين الاستعمار أن جمال عبد الناصر استطاع أن يوحد كلمة العرب واستطاع أن يلهب الشعور فى سائر الأمة العربية وأن يبعث الايمان بالقومية العربية فى العالم العربى كله كما تمكن من ايجاد الأمل فى امكان تحقيق الوحدة العربية . .

غير أن كتاب الغرب يقولون ان النجاح الوحيد الذى أحرزه الاستعمار فى المنطقة العربية بعد قرار التأميم كان تلاقى الاستعمار ببعض الحكام العرب واتفاقهم ، فالتأميم وبالتالي نمو الخوف من قوة جمال عبد الناصر قد ألف بين هؤلاء وهؤلاء وجمعهم أمام خطر يروونه محدقا بهم جميعا ، خطر حقق للاستعمار تصفية الخلافات التى كانت قائمة قبل ذلك بين بعض الأسر الملكية الحاكمة فى الشرق ، فتحالفت هذه الأسر وارتبطت بالاستعمار دفاعا عن كياناتها ومصالحها الخاصة ضد الشعوب العربية التى تحكمها .

لقد كان من بين نتائج قرار التأميم أن وجد الاستعمار نفسه أمام تكتل الشعوب العربية وراء جمال عبد الناصر وكان فى تقدير الاستعمار أو أى صدام مسلح يقع ضد مصر معناه تحول هذا التكتل من المرحلة العاطفية الى مرحلة العمل المسلح المشترك مع مصر وفى صفها ومعناه أيضا تهديد كل حاكم عربى موال للاستعمار ، تهديدا مباشرا ومعناه تهديد جميع المصالح المعنوية والمادية للاستعمار فى المنطقة العربية كلها وفى مقدمة هذه المصالح البترول . . ولكن مع هذا التقدير وعلى الرغم مما أدخله الاستعمار فى حسابه من الخطر على مصالحه فقد رأى ساسة الاستعمار أنه لا بد من المغامرة بها فى سبيل القضاء على جمال عبد الناصر بوصفه أول زعيم توفرت له الجراءة السافرة على تحدى الاستعمار فى موقع من أدق المواقع حساسية بالنسبة لسيطرة الاستعمار على العالم جميعه ومن ثم فكان الساسة الاستعماريون يرون أنه لا بد من انزال العقاب بجمال عبد الناصر لمحو

ما تركه هذا التحدى من أثر في نفوس مختلف الشعوب المغلوبة على أمرها والمتطلعة الى التخلص من براثن الاستعمار ، ورأى الاستعمار أن النتيجة الحتمية لفشله في اخضاع جمال عبد الناصر ، هى تثبيت ونشر الدعوة الى النضال والكفاح ضد الاستعمار فى كل بقعة من بقاع العالم كما اعتبر سياسة الاستعمار أن نجاح جمال عبد الناصر فى وضع يده على قناة السويس وعجز الاستعمار عن انتزاعها منه معناه القضاء على الوجود الاستعماري فى العالم قضاء لا بد من أن تظهر فاعليته فى مختلف أنحاء العالم ، ومن أجل ذلك فقد قررت السياسة الاستعمارية مواجهة تأمين قناة السويس بعمل عسكري مباشر ، عمل حربي لا يقاوم وينتهى بخضوع جمال عبد الناصر واستسلام مصر ، وفى نفس الوقت يقضى على اندفاع موجة القومية العربية المساعدة كما يقضى على كل أمل يساور العرب لتحقيق وحدتهم . .

وقرر الاستعمار محاربة جمال عبد الناصر . . محاربة مصر ، وشرع العسكريون فى دراسة الموقف من الناحية الحربية وانتهوا الى صعوبة المبادرة بانزال جنود المظلات فى منطقة القنال ورأوا أن الأعداد لحملة الغزو يتطلب فترة زمنية حددها القواد الفرنسيون بثلاثة وثلاثين يوما ، كما حدد لها القواد البريطانيون مدة أطول ، وتم الاتفاق بين ايدن وموليه على الغزو العسكري وشرعت القيادات العسكرية فى تعبئة قواتها البحرية والجوية والبرية تعبئة جزئية .

وبينما كانت هذه التعبئة جارية كانت الخطوط الرئيسية توضع للخطة البريطانية الفرنسية المشتركة التى أزمع تنفيذها فى دقة واحكام الى أن يحين وقت الغزو بعد تهيئة الراى العام العالمى لهذا الغزو والتماس الذريعة التى تستند اليها الدولتان فى تبرير عدوانهما ، وكانت الخطة السياسية للدولتين تقضى بالتمويه على الراى العام العالمى وذلك بنقل نزاعهما مع مصر الى المحافل الدولية الى جانب الاجراءات الاقتصادية والمالية التى اتخذت ضد مصر .

التأميم فى نظر ايدن

ولعل أقطع الأدلة فى هذه القضية هى تصريحات انتونى ايدن نفسه وهو زعيم حركة العدوان على مصر تصريحات سجلها كلها فى مذكراته السياسية المنشورة .

يقول ايدن : ان اعلان جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو خلق أزمة عالمية تمس بريطانيا وجعل مستقبل بلاده الاقتصادي والسياسي مظلما ، ويمضى ايدن فيقول انه حينما علم بقرار التأميم دعا ممثلي فرنسا والولايات المتحدة وابلغهم بأن تأميم قناة السويس يهدد الحياد الاقتصادي في أوروبا الغربية ويعرضها للتمزق وانه طلب أن تتفق الحكومات الثلاث على الاجراءات الواجب اتخاذها ازاء هذا القرار .

وفي نفس الوقت اعلن في مجلس العموم بأنه لا يمكن السماح لجمال عبد الناصر بأن يقبض على عتق بريطانيا .

ويقول ايدن : بأن هناك من ادرك خطورة نتائج قرار التأميم ومن بين هؤلاء بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا الذي أعلن وجوب اتخاذ اجراءات لمواجهة هذا الخطر حتى او تخلت الولايات المتحدة عن مساندتهم صراحة .

وفي رسالة بعث بها ايدن للجنرال ايزنهاور قال فيها : اننا جميعا على اتفاق بعدم السماح لجمال عبد الناصر بالسيطرة والاشراف على القناة واذا وقفنا منه موقف الحزم فاننا سنحظى بتأييد كافة الدول البحرية والا فان نفوذ بريطانيا ونفوذ الولايات المتحدة سيتلاشى في الشرق الأوسط بصفة نهائية .

ويشرح ايدن في هذه الرسالة أهمية قناة السويس بالنسبة للغرب فيقول بأن استيلاء جمال عبد الناصر على قناة السويس لا يمثل خطر قطع البترول عن أوروبا فحسب ولكن هناك خطرا أعظم يهدد أوروبا تهديدا شديدا على المدى الطويل ، ويفسر ايدن عبارته فيقول ان قناة السويس تعتبر رأس مال عالمي في يد الذي يسيطر عليه وهي شريان أساسي للعالم الغربي ولا يمكن لمصر بالاستيلاء عليها .

ويكشف ايدن حقيقة موقفه من قرار التأميم فيقول لايزنهاور يجب ألا نسمح لأنفسنا بالانزلاق في تيارات الجدل الفقهي من حيث حق الحكومة المصرية في تأميم شركة هي من الناحية الفنية مصرية ولا في بحث الشروط المالية للتعويض الذي يعرض دفعه ولا في قدرته على أداء هذا التعويض ، ويمضى فيقول اننا يجب أن ننقل الصراع مع جمال عبد الناصر الى المجال الدولي .

ويقول أن الحكومة البريطانية اتخذت عندئذ قرارها بحماية مصالحها في قناة السويس وفي المنطقة بأسرها باستعمال القوة المسلحة وبالمبادرة بالاستعداد الضروري لمثل هذا الإجراء .

ويقول ان زوال الصبغة الدولية عن قناة السويس سوف يؤدي حتماً لأن نفقد تدريجاً ما لنا من مصالح وأموال في الشرق الأوسط ، ولهذا يقتضى الأمر عدم التردد في استعمال القوة ضد جمال عبد الناصر ولو احتاج الأمر أن نحارب وحدنا .

ويقول أننا سوف تلجأ الى الضغط السياسى والاقتصادى لكى نجبر جمال عبد الناصر على الخضوع وفي حالة الفشل فلا مفر من العمل الحربى ويقول انه أصدر أوامره لرؤساء أركان حرب القوات المسلحة بأعداد الخطة والتوقيت المناسب لحملة يقصد منها احتلال القناة وتأمين السيطرة عليها . يقول أيدن في مذكراته ان خطة بريطانيا في الشرق الأوسط تسند أساساً الى ضرورة حماية المصالح البريطانية في هذه المنطقة وفي الخليج العربى ولم يكن هناك من خطر يهدد هذه المصالح سوى النفوذ المتزايد لجمال عبد الناصر وكانت الحكومات المعنية في العراق تدرك تماماً هذا الخطر ، كنا ندرك ان ما لدى بريطانيا من احتياطى البترول يكفى لمدة ستة أسابيع وان الدول الغربية الأخرى تملك احتياطياً يقل عن هذا ، وكان التزايد الدائم بالوقود السائل المصدر الأساسى للقوى المحركة لاقتصاديات بريطانيا فأصبح هذا كله تحت رحمة جمال عبد الناصر .

ان مناطق البترول في الشرق الأوسط كانت تنتج في ذلك الوقت حوالى ١٤٥ مليون طن في السنة و ٧٠ مليون طن من هذا القدر كان يتجه الى أوربا الغربية عبر قناة السويس وأربعين مليون طن كانت تتجه الى الغرب عبر أنابيب البترول ، وبهذا أصبحت مصر في مركز يسمح لها بوقف مرور البترول عبر قناة السويس وباستطاعتها أن تحرض حلفاءها على قطع أنابيب البترول .

ويمضى أيدن فيقول : ان مشكلة القناة تعيننا لا من أجل القناة ولكن لأن استيلاء جمال عبد الناصر عليها يمس وضع بريطانيا في الشرق الأوسط وفي أفريقيا ، كما انه لا يمكن عزل قناة السويس عن مظاهر القومية العربية ونمو القوة المصرية .

ويقول أيدن في رسالته للجنرال ايزنهاور : ان استيلاء جمال عبد الناصر على قناة السويس هو بداية لحملة يقوم بها بقصد تصفية نفوذ ومصالح الدول الغربية في البلاد العربية تصفية نهائية - ويمضى فيقول انه اذا نجح جمال عبد الناصر في خطته ونجح في تحدى الدول الغربية فان مكانته بين العرب ستكون من القوة والمتانة بحيث تمكنه من اشعال الثورات وقيادة

الحركات الوطنية بين الضباط الشبان في العربية السعودية وفي الأردن وفي العراق .

ويمضى ايدن فيقول : عندئذ ستصبح حكومات تلك البلاد حكومات تابعة لمصر وسيصبح انتاج تلك البلاد من البترول بأكمله في قبضة دولة عربية موحدة تقودها مصر واذا ما أزفت هذه الساعة فسوف يستطيع جمال عبد الناصر أن يحرم أوروبا الغربية من البترول وعندئذ ستنصب أوروبا الغربية ونحن جميعا تحت رحمته .

ويقول ايدن : ان البعض يشك في مدى استعداد السعودية والعراق والكويت لمجاراة خطط جمال عبد الناصر والتضحية بمواردهم من البترول ولكن اذا افترضنا اننا وضعنا أنفسنا في مكانهم عندئذ يمكننا أن ندرك الخطر . . فلو قال لهم عبد الناصر هأنا قد أمت قناة السويس وتحديت الغرب وأمت أملاك رعايا الدول الغربية فثقوا بى وامنعوا البترول عن الدول الغربية وبعد ستة أشهر أو سنة سيبحث العالم الغربى على ركبتيه أمامكم .

ويقول ايدن : اليس من الممكن أن يستجيب العرب لدعوة عبد الناصر فينفذوا سياسته فان تم هذا فعلا وحتى لو عاد العرب من جديد الى فرقتهم كما حدث في ماضى تاريخهم بعد الخلفاء فان الضرر يكون قد لحق بأوروبا .

ويقول ايدن : اننا على ثقة بأنه لو سمح لعبد الناصر بتحدى الدول الغربية فان الأمر لن يحتاج لأكثر من شهور قليلة لكى تعم الثورة البلاد المنتجة للبترول ويحرم الغرب من بترول الشرق الأوسط . ويقول ان هذا ليس اعتقاده فحسب ولكن هذا اعتقاد أصدقائه من حكام الشرق الأوسط .

ويقول أيضا : ان المشكلة الحقيقية التى تواجه الغرب هى نجاح جمال عبد الناصر فى تثبيت مكانته بين العرب ، فاذا فشل الغرب فى انتزاع القناة من عبد الناصر فلن توجد قوة تمنع سلطان جمال عبد الناصر التزايد - وهنا يعود ايدن ليؤكد تأمر بعض الحكام العرب فى هذا الشأن مع الاستعمار فيقول : ان العرب من أصدقاء بريطانيا لا يكفون عن تحذيرها من هذا الخطر ويخشون أن يتحول خوفهم من تزايد نفوذ جمال عبد الناصر الى حقيقة واقعة .

ويقول ايدن أيضا انه على الدول الغربية ان تتضامن وتكون جبهة واحدة ضد خطط جمال عبد الناصر الذى يهدد مصالح الغرب لا فى الشرق الأوسط فحسب بل فى افريقيا بأسرها .

ويقول ايدن بأنه لا يمكن فصل تأمين قناة السويس عن ذلك الخطر الشامل الذى يهدد مصالح الغرب فى العالم العربى والإسلامى .

ويشرح فكرته بالاستناد الى رسالة منشورة تقول بأنه اذا لم يوقف نمو جمال عبد الناصر فان الغرب سيواجه تحالفا من الدول العربية والدول الإسلامية الأفريقية والآسيوية .

ويقول كاتب هذه الرسالة أن رئيس وزراء بريطانيا أدرك حقيقة هذا الخطر الذى يتعين القضاء عليه فورا واذا كانت الأمم المتحدة لا تملك وسائل القضاء عليه فان واجب القضاء على عبد الناصر يقع عبؤه على الدول التى تستطيع أن تتحمل هذا العبء حتى ولو تم بصورة غير مشروعة .

ويقول ايدن انه يتعين على الغرب أن يبرهن للعرب على أن قضية جمال عبد الناصر قضية خاسرة .

ويمضى فى ايضاح موقفه من جمال عبد الناصر مستشهدا بمقال نشر بجريدة « التايمز » يتبنى ما ورد به فيقول اذا ترك جمال عبد الناصر يستفيد من تأمين قناة السويس فان جميع مصالح بريطانيا فى الشرق وكافة مصالح الغرب ستتهلك فى المنطقة وان تأمين قناة السويس سيكون نقطة تحول فى التاريخ ومن العبث مناقشة الجانب القانونى ومعرفة مدى أحقية مصر فى هذا الاجراء او عدم أحقيتها فان قناة السويس تمثل مصلحة أساسية للغرب مصلحة لا يحميها الا وجود القناة فى ايد أمينه . كما أن المصالح البترولية الكبرى فى الشرق الأوسط تمثل أحد الأسس الرئيسية التى تعتمد عليها الصناعة الأوروبية كما يستند اليها أمن أوروبا وان انتصار عبد الناصر يعنى توالى مطالب العرب المتطرفة فى البترول كما سوف يهدد قواعد الغرب الاستراتيجية فى هذه المنطقة ...

ويقول ايدن فى مذكراته : انه اتفق مع زملائه على القضاء على الوضع الذى نشأ من تأمين قناة السويس وعدم السماح بتكرار مثل هذا الحدث فى الشرق ويقول اننا لن نسمح بتكرار مثل هذا الحدث مرة أخرى .

ويتحدث ايدن عن العدوان الذى يدبره فيقول بأن الحرب بين مصر وإسرائيل هى وسيلتنا ويقول انها ذريعة سطحية ولكن العمل سيكون شاقا وليس أمامنا سوى الاختيار بين حرب بين إسرائيل ومصر بالغسة

ما بلغت المخاطر التي تترتب عليها وبين تدخل مباشر من الدول الغربية بكل مخاطره ويعود ايدن فيقول بأنه من أنصار هذا الرأي الأخير لأن جمال عبد الناصر كان يدرك تماما هذا الاحتمال ويحرص كل الحرص على تجنب أي إثارة منه للغرب .

ويقول ايدن انه لا يجب أن يكون تحركنا وفقا للوقت الذي يريده جمال عبد الناصر .

ويمضي ايدن فيقول انه اذا ترك جمال عبد الناصر يتصرف في الشرق على هواه وينجح كما نجح في تأميم القناة فانه سيتحول مباشرة لتنفيذ هدفه التالي ، وهو بناء دولة عظمى ومن أجل هذا الهدف سوف يمضي في تزويد بلاده بالأسلحة ويعمل على تقويض سلطان الحكام العرب الذين يحولون دون قيام دولة عربية موحدة ويمضي في تضيق الخناق على اسرائيل .

ويستطرد قائلا ان الحكام العرب المواليين للغرب كانوا يدركون بأنه لو انتصر جمال عبد الناصر فان مصيرهم محتوم لأنهم سيفقدون كل سلطان وهنا لا يتردد ايدن ويعبر عن رأيه في الحكام المواليين لبريطانيا فيعلق على عبارته بقوله : سواء سخروا هذا السلطان لصالح شعوبهم أو لتحقيق مصالحهم الخاصة ...

ويوضح رئيس الوزراء البريطاني مدى فاعلية اعوان بريطانيا من بين الحكام العرب ويأمل أن تنجح بريطانيا في القضاء على جمال عبد الناصر كما نجحت عام ١٩٥١ في القضاء على مصدق في ايران ويقول ان هذه الساعة سوف تأزف في البلاد العربية اذا ما صبرنا وشجعنا عملاءنا لكي يعملوا على التخلص من جمال عبد الناصر .

انتهى ايدن الى اقناع جى موليه بوجوب مشاركة بريطانيا في عملياتها الحربية ضد مصر للقضاء على جمال عبد الناصر .

دور اسرائيل

قررت بريطانيا العمل عسكريا ضد مصر وكان عليها أن تضلل الرأي العام العالمي حتى يبدو له أن التدخل العسكري أمر لا مفر منه لصالح المجتمع الغربي في القضاء على خطر القومية العربية والتعصب الاسلامي ..

وضع ايدن بالاتفاق مع موليه الخطة وكانت تقضى باثارة مشكلة اسرائيل وتحريك التصريح الثلاثي الصادر من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وما يفرضه هذا التصريح من التزامات على الدول الثلاث . والعجيب هو مفهوم ايدن لهذا التصريح اذ يقول ان الضحية التالية لعبد الناصر ستكون اسرائيل وان تسليح الاتحاد السوفيتي عنصر يفرض على الغرب استعمال القوة لحماية اسرائيل وكأن العرب هم المعتدون على اسرائيل . . اذن ليكن خطر عدوان مصر على اسرائيل هو ذريعة ايدن وموليه لتدبير العدوان ، وعلاوة على هذه الذريعة ، أضاف ايدن ذريعة أخرى هي خطر عدوان اسرائيل على الأردن وما يفرضه معاهدة التحالف بين الأردن وبريطانيا من التزامات على الأخيرة . . اذن فالعدوان سيأخذ طابع التدخل من أجل حماية اسرائيل من عدوان مصر وحماية الأردن من عدوان اسرائيل ولكن عدوان مصر على اسرائيل لم يظهر له وجود مادي . . واذن لا مناص أمام ايدن وموليه من تحويل الموقف الى تبرير عدوان اسرائيل على مصر لرد خطر العدوان عليها أو بمعنى أدق تبرير الحرب العدوانية التي تشنها اسرائيل على مصر . . .

وعلى هذا الأساس أعد ايدن وموليه خطتهما الحربية ضد مصر ويقول ايدن انه اذا وقعت الحرب ففي هذه الحالة يكون على بريطانيا وفرنسا التدخل ودعوة مصر واسرائيل الى سحب قواتهما من جانب القناة واذا رفضت مصر هذا كان تدخل بريطانيا وفرنسا هو من أجل فصل القوى المتحاربة عن بعضها ولتحقيق هذا الهدف لا مناص أمامها من احتلال بور سعيد والاسماعيلية والسويس لحماية حرية المرور عبر قناة السويس والحيولة دون انتشار الصراع في الشرق الأوسط بأكمله . . وقد أعد قادة الجيش البريطاني والفرنسي خطة مشتركة منذ نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٦ أي عقب تأميم القناة مباشرة .

ومن الواضح اذن ان كل خطة العدوان كانت تستند أساسا على بدء اسرائيل للعمليات الحربية ضد مصر . . . واذا كانت بريطانيا قد جعلت من عدوان اسرائيل وحمايتها لقناة السويس لتأمين الملاحة ذريعتها فقد سبق لها في عام ١٨٨٢ حين ظهر الزعيم أحمد عرابي وبدأ يهدد مصالح الدول الاستعمارية ويهدد أسرة محمد علي ويعيد حكم مصر لأبناء مصر ، ان تأمرت على أحمد عرابي وقررت الاطاحة به ومن أجل ذلك تحالفت مع أسرة محمد علي . . ومن أجل ذلك ايضا دبرت العدوان وفي خلال

مدة استكمال استعدادها العسكري دعت الى عقد مؤتمر الاستانة لدراسة مشكلة قناة السويس ومستقبل مصر - ولكن شتان بين الموقفين وبين الزمنين وبين رجال جيلين .

المعركة السياسية

أعلنت بريطانيا يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٦ ، تجميد الاموال المصرية في بريطانيا وتجميد الارصدة الاسترلينية المستحقة لمصر قبلها وكذلك تجميد كل ما لشركة قناة السويس المؤممة من اموال وممتلكات في بريطانيا وكان القصد من هذا الاجراء هو حرمان مصر من الانتفاع والتصرف في هذه الاموال جميعها التي أصبحت تحت رقابة وزارة الخزانة البريطانية .

وفي ٣١ يوليو عام ١٩٥٦ اتخذت وزارة المالية الأمريكية اجراء مماثلا من كل ذلك بقصد الضغط على الاقتصاد المصري ، وبإعزاز من الدولتين الاستعمارييتين رفعت شركات التأمين أسعار التأمين وانسعار الشحن على البضائع المارة بقناة السويس . اما مصر فبعد أن أكدت حقها الشرعى في التأمين وتعهدت بتعويض حملة الأسهم تعويضا عادلا ، فانها أعلنت في ٣١ يوليو سنة ١٩٥٦ تأكيدها لحرية الملاحة في القنال واقترحت عقد اتفاقية جديدة لتنظيم الرسوم على السفن المارة بالقناة ثم ظلت تواصل تأكيدها لحرية الملاحة في القناة ... ولما تأمرت الشركة المنحلة مع مرشدى القناة الأجانب وحرضتهم على ترك العمل هم والموظفون الأجانب الذين كانوا يعملون بعد التأمين تحت الادارة المصرية لكي يتسنى شل حركة مرور السفن عبر القناة واستجاب هؤلاء الى تحريض الشركة المنحلة كفات مصر حركة الملاحة عبر القناة واكتفت مصر بأن أبلغت المستر داج همرشلد سكرتير عام الأمم المتحدة والدول الأعضاء بهيئة الأمم بأن أى تعطيل يقع في الملاحة بالقناة سيقع عبوة على حكومتى بريطانيا وفرنسا وشركة القناة المنحلة ، وبفضل بطولة المرشدين المصريين ومن عاونهم من المرشدين اليونانيين ظلت حركة المرور عبر القناة مستمرة دون توقف .

ومنذ أن تم التأمين وتولت مصر ادارة القناة شرعت بريطانيا في الاعداد للمعركة السياسية التي دبرتها ضد مصر وذلك بإثارة الراى العام العالمى ضدها وتهيئته للعدوان الذى كانت الدولتان تستعدان له على قدم وساق .

ففي ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٠ اجتمع وزير الخارجية البريطاني
والفرنسي بروبرت مورفي الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية
وأصدروا بيانا استعرضوا فيه الموقف من وجهة نظرهم واقترحوا عقد
مؤتمر في لندن يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ لحضرة الدول الموقعة على
اتفاقية القسطنطينية التي تنظم حرية المرور عبر القناة وكذلك تحضر
المؤتمر الدول ذات المصلحة في استخدام القناة واعتبرت مصر وهي
صاحبة القناة والسيطرة عليها تماما إحدى هذه الدول وبهذا الوصف
دعيت الى حضور المؤتمر .

وفي ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٦ أعلنت مصر معارضتها لما جاء بمذكرة
الدول الثلاث وبأحققتها في تأمين قناة السويس كما أعلنت ان اقتراح
الدول الثلاث فرنسا وبريطانيا وأمريكا يرمى الى اغتصاب حق من صميم
حقوق مصر ومن صميم سيادتها وأن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر
في الشؤون الداخلية لمصر ..

واحتجت مصر على مختلف القرارات والاجراءات الاقتصادية
والعسكرية التي اتخذتها هذه الدول الثلاث ضد مصر كذلك ، ثم اتخذت
مصر موقفا ايجابيا انشائيا بأن عرضت عقد مؤتمر من الدول التي تمر
سفنها بقناة السويس لاعادة النظر في اتفاقية القسطنطينية للبحث في
عقد اتفاق يؤكد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس ... وحرصت
مصر على التأكيد بأن اقامة أى نظام من الادارة بعيدا عن الادارة المصرية
البحثة هو في حقيقته استعمار دولي ..

وعلى الرغم من احتجاج مصر انعقد في لندن المؤتمر الذي دعت اليه
الدول الثلاث يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ وحضرته الدول التي وجهت
اليها الدعوة وامتنعت مصر عن حضوره وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية
مشروعا يرمى في جوهره الى تدويل القناة ووضعها تحت اشراف الأمم
المتحدة على أن يتولى ادارتها مجلس دولي وأن يسمح نظريا للمصريين
بادارة القناة لحساب المجلس المذكور وعلى أن تحصل مصر على نصيب
عادل من دخل القناة ، وقدمت بريطانيا من جانبها ، مشروعا آخر ثم
ناقش المؤتمر مختلف المقترحات التي قدمت اليه في هذا الشأن ثم انتهى
الى اقرار اقتراحات حاولت الهند تعديلها دون جدوى ورفضتها حكومة
الاتحاد السوفيتي التي أعلنت تأييد مصر في موقفها تأييدا كاملا .

أما الاقتراحات التي أقرها المؤتمر فقد رُئي إبلاغها إلى مصر على يد لجنة يرأسها روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا وتضم مندوبين يمثلون خمس دول من الدول التي وافقت على هذه الاقتراحات ..

ولم يعترض الرئيس جمال عبد الناصر على قدوم هذه اللجنة إلى مصر ولكنه حرص على أن يؤكد ويعان أن قدومها والاجتماع بها لا يلزم مصر بأي مشروع غربي كأساس للمفاوضات ، وسلم هذا الإعلان إلى رئيس وزراء استراليا قبل حضوره إلى مصر .

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ صرح الرئيس جمال عبد الناصر بأن مصر في الوقت الذي ترحب فيه بحل مشكلة القناة لن تقبل أي حل يمس السيادة المصرية ولن تقبل الاشراف الدولي على القناة لأن هذا الاشراف لن يكون الا استعمارا جماعيا وأن ما يجري بينه وبين لجنة الخمسة لن يكون غير مناقشات فحسب .

وعلى الرغم من مناورات ومحاولات المستر منزيس فإن جمال عبد الناصر أصر على موقفه وفشلت لجنة الخمسة في مهمتها وأعلنت مصر ردها على قرارات مؤتمر لندن ومهمة اللجنة وحددت موقفها من ذلك كله ، وأكدت اصرارها وتمسكها باحتفاظها بسيادتها الكاملة لقناة السويس وبأن المسائل التي يمكن مناقشتها هي ، حرية وسلامة الملاحة في القناة وتنمية القناة لمواجهة مقتضيات الملاحة في المستقبل ووضع رسوم عادلة واستبعدت مصر موضوع السيادة والادارة للقناة عن كل جدل أو مناقشة أو مفاوضة باعتبار ذلك من صميم السيادة المصرية .

عادت لجنة الخمسة إلى لندن وفي ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ عاد مؤتمر لندن للاجتماع للمرة الثانية ووضحت في اجتماعه نوايا العدوان وصرحت بريطانيا بأنها لن تقبل حلا وسطا ولن تترك مصر تتحكم في القناة وحاولت بعض الدول إيجاد حل وسط للنزاع بالوسائل السلمية ثم انتهى المؤتمر إلى الأخذ باقتراح للمستردالاس بإنشاء هيئة يطلق عليها اسم « هيئة المنتفعين بالقناة » مهمتها الاشراف على حركة المرور في القناة والأعمال الخاصة بتحسين القناة وتزويدها بالمرشدين البحريين وعلى أن تكون مصر مسئولة عن الملاحة في القناة .

وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦ تقدمت مصر بمذكرة إلى مجلس الأمن استعرضت فيها مختلف مراحل الأزمة وأشارت إلى نوايا بريطانيا وفرنسا العدوانية واقترحت تشكيل هيئة مفاوضة من الدول التي تستعمل القناة ، كما عارضت في تشكيل هيئة المنتفعين وطالبت بوضع

محد للأعمال الاستفزازية التي تقوم بها بريطانيا وفرنسا . أما بريطانيا فانها مضت في العمل على جعل هيئة المنتفعين حقيقة واقعة بحيث يتسنى لبريطانيا عن طريق هذه الهيئة استفزاز مصر .

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر صريحا وحاسما حيال هيئة المنتفعين حينما أعلن في وضوح بأن تكوين هذه الهيئة يعتبر ضربا من القرصنة الدولية وأن مصر حكومة وشعبا ستقاوم بالقوة كل دولة أو مجموعة من الدول تحاول المساس بسيادة مصر على قناتها وأكد أنه سيقابل القوة بالقوة .

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٦ أطلقت هيئة المنتفعين بوجهها ولكنها لم تعيش وفشل المشروع وبدأ واضحا للعالم كله نوايا بريطانيا وفرنسا في استخدام القوة كما بدأ واضحا للعالم نجاح مصر في إدارة القناة وتوفير العدد اللازم لها من المرشدين البحريين وسائر الفنيين وشعر العالم بفشل بريطانيا وفرنسا في معركتهما السياسية والاقتصادية ضد جمال عبد الناصر .

مجلس الأمن وتأميم القناة

وفي يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلن ايدن في مجلس العموم رفض مصر للمقترحات التي حماتها روبرت منريس الى جمال عبد الناصر وقال ان مستقبل الحياة في غرب أوروبا أصبح تحت رحمة جمال عبد الناصر وهدد باستعمال القوة اذا لم تستسلم مصر لمقترحات مؤتمر لندن وفي ذات اليوم شكت بريطانيا وفرنسا مصر الى مجلس الأمن بحجة أن قيام مصر بتأميم شركة القناة قد خاق موقفا من شأنه أن يعرض للخطر حرية الملاحة في القناة وبقاءها مفتوحة لجميع السفن دون تمييز لجنسياتها طبقا لاتفاقية القسطنطينية . . .

وفي ١٣ سبتمبر أعان جى موليه أن فرنسا تحتفظ بحقها في استعمال القوة اذا رفضت مصر ممارسة هيئة المنتفعين لاختصاصاتها في إدارة القناة .

وفي ٢٣ سبتمبر طلبت فرنسا وبريطانيا انعقاد مجلس الأمن لاقرار مقترحات مؤتمر لندن الخاصة بإنشاء هيئة للإشراف الدولي على القناة .

وفي ٢٤ سبتمبر طلبت الحكومة المصرية اجتماع مجلس الأمن للنظر فيما أقدمت عليه فرنسا وبريطانيا من أعمال تعد خطرا على السلام والأمن

العالميين كما تعد خرقاً صريحاً وخطيراً لميثاق الأمم المتحدة وظلت القضية مطروحة أمام مجلس الأمن الذي استمع الى حجج فرنسا وبريطانيا وتمسك مصر في ردها في دعوى الدول الاستعمارية بكل ما لها من حقوق واستعدادها لتسوية النزاع عن طريق المفاوضات السلمية لا عن طريق التهديد وفرض الشروط وأكدت مصر حرصها على المبادئ الأربعة التي سبق اعلانها وهي القضية بضمان حرية الملاحة والتعاون بين الادارة المصرية وبين الدول المستخدمة للقناة على اساس احترام سيادة مصر وتحصيل رسوم عادلة وتخصيص نسبة منها لتحسين وتوسيع القناة ..

وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ اجتمع مجلس الأمن لينظر في مشروع قرار تقدمت به بريطانيا يتضمن ستة مبادئ خاصة بالملاحة وبتعويض الشركة المؤممة وينتهى الى اقرار مقترحات مؤتمر لندن وبعث هيئة المنتفعين الى الوجود وجعلها ساطعة تشترك مع السلطة المصرية في ادارة القناة أقر مجلس الأمن الشق الخاص بحرية الملاحة وبتعويض الشركة المؤممة ولكن الاتحاد السوفييتي اعترض على الشق الذي يبعث هيئة المنتفعين الى الوجود ويشركها مع مصر في ادارة القناة ... وعندئذ تقرر تأجيل اجتماع مجلس الأمن الى أجل غير مسمى ... ودعت بريطانيا وفرنسا مصر الى مواصلة المفاوضات لحل النزاع وتم الاتفاق مبدئياً على أن يجتمع مندوبو الفريقين في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ..

المؤامرة

وبينما كانت المؤتمرات تنعقد في لندن وتقدم الشكاوى والمذكرات الى مجلس الأمن كانت بريطانيا وفرنسا تعدان العدة للغزو المسلح كانت تحكّم تدبير المؤامرة مع اسرائيل ولا يتسع المقام الى تفصيل ما كان يجري من مفاوضات ومحادثات بين ايدن. وسلوين لويد وجى موليه وكريستيان بينو انضمت لها فيما بعد اسرائيل ... وكالها تهدف الى الاعتداء على مصر واحتلال القناة وتكرار مأساة ١٨٨٢ ... وبوسع القارئ أن يدرك مدى عمق وخطورة المؤامرة من ضخامة الاستعداد لمعركة أرادت بريطانيا وفرنسا أن تواجهها بها العالم ويتم لهما احتلال القناة في أيام معدودة ويحولا بذلك العمل المجيد الذي أقدم عليه جمال عبد الناصر واسترد به القناة المصرية الى كارثة تصيب جمال عبد الناصر .. وتصيب مصر ..

وضعت بريطانيا وفرنسا واسرائيل كافة تفاصيل المؤامرة وكانت ترمى الى أن تبدأ اسرائيل بالعدوان على مصر ومن أجل ذلك تعهدت فرنسا بمد

اسرائيل بالاسلحة وتوفير الحماية البحرية والجوية لها وتجنبت بريطانيا
تعضيد اسرائيل تعصيذا مباشرا .

تم اعداد الحملة على مصر في نهاية شهر سبتمبر واصبحت القوات
البريطانية والفرنسية التي تم نقلها الى قبرص مستعدة للعمل حال صدور
الأوامر اليها ...

وشرع اليهود من جانبهم في الاستعداد للقيام بدورهم في المؤامرة وفقا
للخطة النهائية التي تم الاتفاق عليها في اجتماع سرى تم في باريس بين
جى موليه وايدن وبن جوريون يوم ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٦ .

وارسلت فرنسا جنودها وضباطها مرتدين الأزياء المدنية للانضمام الى
جيش اسرائيل ونزلت الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل في المطارات
الاسرائيلية وتولت سفن الاسطول الفرنسى حماية موانئ اسرائيل ...
تم ذلك كله قبل العدوان ..

وحرصت اسرائيل على أن تصطنع أحداثا بينها وبين الاردن على
الحدود وفي ١٥ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وقف بن جوريون في الكنيسة الاسرائيلية
وأعلن احتفاظ اسرائيل بحرية العمل ضد الأردن لتبرير حشد اسرائيل
لجيشها الذى كانت تجرى تعبئته ... وفي أكتوبر اعترفت اسرائيل بأنها
قد أتمت تعبئة جيشها ... وفي ٢٩ أكتوبر اجتازت القوات اليهودية
الحدود المصرية وبدأت المعركة في سيناء .. معركة كانت اليد العليا فيها
للجيش المصرى الذى هدد جيش اسرائيل بالفناء ..

وكان منطق الأحداث يقضى بمواصلة القتال وملاحقة القوات المصرية
الجيش الاسرائيلى داخل حدود اسرائيل ... منطق يقضى بنقل أكبر عدد
من قوات الجيش المصرى الى المعركة شرق القناة ... بعيدة عن قواعدها
غرب القناة ... ولكن الرئيس جمال عبد الناصر حرص على أن تبقى قوات
مصر الضاربة في موقف يسمح لها باختيار الوضع الملائم لها واختيار مكان
المعركة ..

الانذار ...

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ أكتوبر وجهت
بريطانيا وفرنسا انذارا الى مصر يقضى بوقف جميع الأعمال الشبيهة
بالحربية في البر والبحر والجو وسحب القوات العسكرية المصرية الى
مسافة عشرة أميال من منطقة القناة وقبول مصر احتلال القوات البريطانية

والفرنسية لمدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس وطلب الانذار من مصر
الاجابة بالقبول أو الرفض في خلال ١٢ ساعة وتنتهى المهلة في الساعة
السادسة والنصف من صباح الأربعاء ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وتضمن
الانذار الاشارة الى أنه اذا لم تتسلم الحكومتان الاجابة في الرقت المحدد
فانهما تتدخلان بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان اجابة مطالبهما .

ووجهت الدولتان اندارا مماثلا لاسرائيل ..

اذن وضحت المؤامرة وكشفت بريطانيا وفرنسا عن خططهما التى ظلا
يخفيانها منذ تأميم القناة ... وأعلنتا نيتهما فى الاعتداء على مصر ما لم
يستسلم جمال عبد الناصر ... فماذا قال جمال عبد الناصر ... رفض
جمال عبد الناصر الانذار ... وبعد أربع ساعات من وصوله استدعى
سفير بريطانيا وأبلغه بأن مصر لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبل الانذار
الذى هو عدوان على حقوقها وكرامتها وامتهان صاخر لميثاق الأمم المتحدة
... وأعلن جمال عبد الناصر التعبئة العامة .

أما اسرائيل فقد أعلنت على الفور قبولها للانذار وخضوعها لشروطه
انتى تقضى بانسحابها من مناطق لم تصل إليها ... وباحتلال مدن
مصرية .. شروط تقضى بانسحاب الجيش المصرى المنتصر لىخلى المكان
لجيوش بريطانيا وفرنسا ...

ولا أجد تايخيصا عما جرى من أحداث أبلغ مما ورد فى بيانات السيد
الرئيس فى هذا الشأن ...

فقد لخص معركة سيناء بقوله : اذن فان الهجوم الاسرائيلى لم يكن
هدفه الا دعوة قواتنا الرئيسية الى سيناء ثم اقفالها وقطع الطريق عليها
باحتلال منطقة القناة وبهذا يحقق العدو هدفين : الأول تحطيم قواتنا
العسكرية شرق القناة تحطيما تاما بعد حرمانها من المساعدة الجوية والثانى
دخول مصر واحتلالها بدون مقاومة منظمة اذ أن مصر ستكون بغير جيش
يدافع عنها ... ويقول الرئيس ... استقر الراى على ضرورة الانسحاب
السريع من سيناء وتوحيد نشاطنا العسكرى كله غرب القناة ..

وأذاع الرئيس جمال عبد الناصر يوم أول نوفمبر بياناً على الشعب
المصرى كشف فيه حقائق الموقف وخاطب الشعب قائلا :

والآن أيها المواطنون ونحن نواجه هذا الموقف هل نقاتل أم نسلم ؟ ؟
ان تاريخ الشعوب هو الذى يكتب لها المستقبل ... ان الايام العصيبة

تحتاج الى مزيد من الصبر والثقة والايمان والثبات حتى يتحقق النصر ،
لقد أعلنت مصر دائما أنها ستقاتل دفاعا عن سيادتها وعن حريتها وعن
كرامتها ... سنقاتل أيها الاخوة في سبيل حرية مصر ، سنقاتل في حرب
شاملة ، جنودها الشعب المصري جنباً الى جنب مع قواته المسلحة ...
أيها المصريون : اننا سنقاتل قتالا مريرا ولن نسلم ... ان كل فرد منكم
جندي في جيش التحرير الوطني ولقد أصدرت الأوامر بتوزيع السلاح
عليكم وعندنا منه الكثير وسنقاتل في معركة طاحنة من قرية الى قرية ومن
مكان الى مكان ... سنقاتل ولن نسلم فاننا اليوم أيها الاخوة نكتب صفحة
جديدة في تاريخنا وأنا أعاهدكم اني ساقاتل معكم من أجل حريتكم كما
عاهدتكم من قبل الى آخر قطرة من دمي ...

* * *

وفي الوقت الذي أعلنت فيه مصر التعبئة العامة وجند جمال عبد
الناصر الشعب المصري بأسره في معركة المصير مع الاستعمار شرعت بريطانيا
وفرنسا في العدوان على مصر ... جوا وبحرا وبراً ...
وسوف يسجل التاريخ ان أبرع وأخطر قرار عسكري اتخذته جمال
عبد الناصر هو قرار الانسحاب من سيناء لأنه بهذا القرار هدم الأساس
الذي كانت تعتمد عليه بريطانيا وفرنسا عند توجيه اندازهما الى مصر ولم
يكن هذا الأساس الا استدراجا للجيش المصري الى سيناء وعزله عن مصر
والقضاء عليه ... اما وقد تم الانسحاب وانضم الجيش الى الشعب الذي
تم تسليحه فبات على الدولتين المعتديتين ان تواجهها حالة لم تكن في
حسابهما على الاطلاق ... فاما مواصلة العدوان ومواجهة شعب مستعد
للقتل مستعد للموت في سبيل الحرية ، شعب أعلن استعداداه للاقتال
الاستعمار في معركة طويلة مريرة ستنتهي حتما بتدمير كافة مصالح
وممتلكات الدول الغربية لا في مصر فحسب بل في سائر الشرق ...
واما الانسحاب ...

وتأكيدا لاصرار مصر على مواجهة العدوان وخوضها لمعركة المصير
بعزم واصرار وجهت مصر نداء الى شعوب العالم أعلنت فيه مواصلتها
للقتال بكل ذرة في كيانها ضد قوى الشر وفي سبيل حياة كريمة تستحق ان
يعيشها الانسان ... معلنة ان شعب مصر يخوض معركة البناء والشرف
وهو لا يقاتل من أجل نفسه وبلده فقط بل يقاتل من أجل العالم المتحضر
كله ومن أجل هذا تنشد مصر معونة العالم الحر .

* * *

كانت بور سعيد الهدف الرئيسي الأول لقوات العدوان وعليها تركزت
جهود قواتها البرية والبحرية والجوية ففي الوقت الذي كانت تغير طائرات

العدو على الاذاعة المصرية والأهداف العسكرية داخل البلاد وتدمير كوبرى الفردان القائم فوق القناة لتعرقل انسحاب القوات المصرية من سيناء وتضرب سفن الأسطول المصرى أثناء عبورها للقناة وتعطل الملاحة عبر القناة . . . كانت مدافع سفن الأسطول البريطانى والفرنسى تقصفان بور سعيد بقذائفها وكانت طائرات نقل الجنود تنزل المظليين فى مطار الجميل ومشارف بور سعيد ولكن قوات الجيش والشعب أبادت القوات المعتدية التى حاولت النزول وتعرضت بور سعيد لغارات جوية عنيفة وتعدد البلاغات المصرية صور الهجوم البريطانى والفرنسى على بور سعيد جوا وبحرا وبراً وكيف قاوم الجيش وشعب بور سعيد الباسل قوات العدو المغيرة وكيف دار القتال من شارع الى شارع ومن منزل الى منزل واستمر دفاع بور سعيد على هذه الصورة الرائعة حتى صدر الأمر بوقف القتال وفى الوقت الذى كانت تدور فيه المعركة فى بور سعيد كانت قواتنا البحرية تقاتل فى خليج السويس وفى شرم الشيخ وعلى الساحل بين الاسكندرية وبور سعيد وأغرقت طراداً فرنسياً ومدمرتين بريطانيتين . . وأسقطت قواتنا الجوية والمدافع المضادة للطائرات أكثر من مائة طائرة من طائرات العدو وكل لحظة تمر كانت تزيد من حماس الشعب ومن اصراره على مواصلة القتال .

الأمم المتحدة والعدوان

وبادرت مصر بمجرد تسلمها الانذار البريطانى الفرنسى فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ باخطار رئيس مجلس الأمن بنص الانذار وطلبت عقد اجتماع للنظر فى العدوان البريطانى الفرنسى والى أن يتخذ المجلس الاحتياطات الضرورية أعلنت مصر أنه ليس لديها سوى الدفاع عن نفسها وحقوقها فى دفع هذا العدوان كما بادرت وزارة الخارجية الأمريكية باصدار بلاغ رسمى اقترحت فيه رفع الأمر لمجلس الأمن . وفى ليلة ٣٠ أكتوبر كان مجلس الأمن مجتمعاً لبحث العدوان الاسرائيلى على مصر بناء على طلب الولايات المتحدة وطلب مندوب أمريكا وجوب اصدار قرار الى اسرائيل بالكف عن الهجوم والانسحاب الى ما وراء خطوط الهدنة ، واستنكر أعضاء مجلس الأمن العدوان الاسرائيلى وقدم المندوب الأمريكى مشروع قرار بدعوة اسرائيل الى سحب قواتها فوراً من الأراضى المصرية ودعوة الدول الأعضاء لوقف مساعدتها الاقتصادية والعسكرية والمالية ما لم تتقيد بالقرار وتنفيذه كما يدعو جميع الدول الى عدم استخدام التهديد والقوة ومساعدة المنظمة الدولية على وضع القرار موضع التنفيذ وقبل أن يقترح المجلس

على مشروع القرار أبلغت مصر مجلس الأمن نبأ شروع بريطانيا وفرنسا في الهجوم على الأراضي المصرية وبادر المرحوم داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم استقالته احتجاجا على العدوان .

واجتمع مجلس الأمن وكشف المندوب الروسي مؤامرة العدوان وحمل بريطانيا وفرنسا تبعة حرب تهدد السلام العالمى وطالب مندوب أمريكا بوقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية وحتى لا تعرقل بريطانيا وفرنسا قرارات مجلس الأمن بالاعتراض عليها اقترحت يوغوسلافيا على المجلس اقرار دعوة الجمعية العامة للاجتماع فورا لبحث النزاع وأقرت أغلبية أعضاء المجلس هذا الطلب الذى أصبح نافذا فاسترد همرشولد استقالته ودعا الدول الأعضاء للاجتماع فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار لوقف القتال ووقف تحركات القوات العسكرية وسحب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة واعادة فتح القناة وتأمين حرية الملاحة فيها ، وقضى القرار بتكليف داج همرشولد بمراقبة تنفيذ قرار الجمعية ورفع الجلسة على ان تعود الجمعية الى الانعقاد فى ٥ نوفمبر . ولكن العدوان الثلاثى استمر على مصر رغم قرار الأمم المتحدة وطلبت مصر عقد الجمعية العامة على جناح السرعة فاجتمعت فى صباح ٥ نوفمبر وهنا تقدمت الولايات المتحدة بمشروعين الأول يرمى الى تصفية مشكلة فلسطين والثانى يرمى الى حل مشكلة القناة طبقا للمبادئ الستة التى تم الاتفاق عليها وانشاء لجنة ثلاثية لاعادة فتح قناة السويس لمرور السفن وللوساطة بين مصر وبريطانيا وفرنسا لادارة القناة وحمل مندوب الاتحاد السوفيتى على المشروعين متهما الولايات المتحدة بأنها تعمل على طمس القضية الأصلية وهى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر ، وأن الجمعية دعيت لبحث رفض دول العدوان على الخضوع لقرارها ووضع حد لعدوانها . وهنا اقترحت كندا ارسال قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة للاشراف على وقف إطلاق النار وتقدمت الكتلة الآسيوية الأفريقية بمشروع قرار يقضى بوقف إطلاق النار فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة اعتبارا من ساعة اقرار المشروع وسحب القوات المعتدية الى ما وراء خطوط الهدنة تحت اشراف الأمم المتحدة وأقرت الجمعية العامة ارسال قوة بوليس تابعة للأمم المتحدة للاشراف على عملية وقف إطلاق النار كما أقرت وجوب وقف إطلاق النار ، وأيدت الولايات المتحدة القرارات وأعلنت بريطانيا وفرنسا موافقتهما على وقف إطلاق النار اعتبارا من منتصف ليلة ٦ نوفمبر ١٩٥٦ واستمرت الجمعية العامة بعد ذلك فى بحث القوة الدولية وأعمال تطهير القناة وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدا بتقديم الطائرات

لنقل القوة الدولية وأمرت عن أملها في أن يتم انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية على وجه السرعة وتم الاتفاق بين مصر والأمم المتحدة على كافة التفاصيل الخاصة بمهمة القوة الدولية وتطهير القناة وأصرّت مصر على أن يتم انسحاب القوات المعتدية وفقا لقرارات الأمم المتحدة وتم جلاء هذه القوات وانتهى العدوان الثلاثي بهزيمة منكرة له أنزلتها به شجاعة أبناء مصر ودماء شهداء بور سعيد والتأييد العالمى لقضية السلام .

العالم يؤيد مصر

خاضت مصر المعركة ضد العدوان الاستعماري الفاشم وواجهت قواته الضخمة مستندة الى شجاعة ابنائها وان كانت مصر قد اعتمدت على نفسها في مواجهة قوات العدوان وتصدت لهذه المعركة الفاصلة في التاريخ الحديث فانها بجانب ذلك قد كسبت تأييد ومناصرة الأمة العربية من الخليج الى المحيط ، فأعلنت سوريا التعبئة العامة ونسفت أنابيب البترول وقررت انها لا تسمح بمرور البترول عبر أراضيها الى البحر الا بعد تمام انسحاب قوات العدوان من مصر واتخذت حكومات الدول العربية قرارات سياسية واقتصادية تؤيد بها مصر وفي المجال الدولي تضامنت شعوب آسيا وأفريقيا مع مصر فأندرت حكومة الصين الدول المعتدية وطالبتها بوقف العدوان فورا ومدت مصر بالعون المادى والاقتصادي كما أعلن الزعيم الراحل نهر و تأييد الهند ومساندتها لمصر في موقفها من تأميم القناة ووجه الاحتجاجات العنيفة لدولتي العدوان وحذرهما من النتائج الخطيرة المترتبة عليه ، كما أيدت اندونيسيا وسيلان والباكستان مصر ، وتضامنت يوغوسلافيا مع مصر في موقفها من العدوان وساندتها دوليا أمام مجلس الأمن والأمم المتحدة .

ولقد أوضحنا موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة قناة السويس منذ اعلان قرار تأميم الشركة وموقفها في مؤتمر لندن وفي مجلس الأمن وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ... وبقي أن نوضح موقف الاتحاد السوفيتى .

وقف الاتحاد السوفيتى بجانب مصر منذ اللحظة التى أعلن فيها جمال عبد الناصر تأميم القناة وعند عقد مؤتمر لندن انتقد الاتحاد السوفيتى الطريقة التى تمت بها دعوة المؤتمر واختيار الأعضاء واعتبر أن الطريقة التى التأم بها هذا المؤتمر مجافية لأهداف ومبادئ القانون الدولى فضلا عن انتهاكها للسيادة المصرية وأعلن أن قناة السويس من

صميم الشئون الداخلية لمصر وتخضع لسيادتها المطلقة ، أما عن موقفه من حرية الملاحة فقد سجل اعترافه بكفاءة مصر على ادارة القناة وكفالتها لحرية الملاحة عبرها وهاجم الاتحاد السوفيتى كافة المشروعات التى قدمتها الدول الاستعمارية بإنشاء ادارة دولية للقناة وندد بتهديداتها لمصر وايد مصر فى حقوقها كاملة واكد ضرورة ايجاد حل سلمى لمشكلة القناة واعتبر ان مصر قد اتخذت اجراء قانونيا مشروعاً تماماً عند تأميمها القناة ورأى وجوب الاكتفاء بما أعلنته مصر من ضمان حرية الملاحة فى القناة وحذر الاتحاد السوفيتى الدول الاستعمارية من ان أى محاولة لاستخدام القوة ضد مصر من شأنها أن تلحق ضرراً بالغاً بمصالح الدول الغربية قبل غيرها فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وأعلن ان الاجراءات الحربية التى تعتزم الدول الاستعمارية شنها على مصر ستجد الرد المناسب عليها لا من مصر وحدها بل ومن الشعوب الأخرى التى تناضل من أجل سيادتها واستقلالها القومى .

وايد الاتحاد السوفيتى مصر أمام مجلس الأمن واستعمل حقه فى الاعتراض بوقف تنفيذ كل قرار صدر منافياً لمصالح مصر وما ان وقع العدوان حتى أصدر الاتحاد السوفيتى بياناً استنكر فيه العدوان وطلب ان يتخذ مجلس الأمن دون ابطاء تدابير ترمى الى وقف الأعمال العدوانية التى تباشرها الدول المعتدية ضد مصر ، ولما قررت الجمعية العامة فى الأمم المتحدة فى جلستها الطارئة فى ٢ نوفمبر سنة ٥٦ وقف اطلاق النار فى حرب السويس وانسحاب القوات المعتدية ولم تمثل فرنسا وبريطانيا ، طلب الاتحاد السوفيتى من مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات الفورية لوقف العدوان على مصر وان يتم ذلك فى خلال ٢٤ ساعة وان تسحب الدول المعتدية قواتها من الاراضى المصرية فى ثلاثة ايام وطلب الاتحاد السوفيتى من الدول الأعضاء وفى مقدمتها الولايات المتحدة بالمشاركة معه فى ارسال القوات الجوية والبحرية ووحدات من الجيش ومتطوعين ومرشدين وعتادا حربيا وغيره لكبح جماح المعتدين واعادة السلم والدفاع عن حقوق سيادة مصر وأعلن الاتحاد السوفيتى استعدادة لتقديم ما يقع عليه من قسط فى هذا الشأن وبعث بولجانين رئيس وزراء مجلس الاتحاد السوفيتى فى يوم ٥ نوفمبر للرئيس ايزنهاور رسالة ندد فيها بالعدوان وكشف حقيقة أهداف الدولتين الاستعماريتين وطالب الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى لرد المعتدين واعاة السلم وفى ذات اليوم وجه المارشال بولجانين رسالة الى ايدن ومولييه وبن جوريون أعلن فيها بأن حرب السويس قد تتحول الى حرب عالمية ثالثة ، وأعلن أيضا

ان الحكومة السوفيتية قد صممت تصميا حازما على اللجوء الى القوة لسحق المعتدين واعادة السلم الى الشرق كما طالب اسرائيل بسحب قواتها فورا من الاراضي المصرية ، وسحب سفيره من تل ابيب ، وفي يوم ٦ نوفمبر أعلن الاتحاد السوفيتي احتفاظه بحرية العمل منفردا لرد العدوان عن مصر وسحب القوات المعتدية اذا لم يجد صدى لاندازه واهتماما بتنفيذه . وفي ٧ نوفمبر أعلن المارشال زوكوف وزير الدفاع في الاتحاد السوفيتي بأن روسيا مستعدة للاشتراك بقواتها المسلحة لوقف العدوان على مصر .

ولما أعلنت الدول المعتدية وقف عدوانها أصدر الاتحاد السوفيتي بيانا في ١٠ نوفمبر أعرب فيه عن قلقه وتخوفه من أن يكون قرار وقف العدوان مناورة يراد بها كسب الوقت من أجل المزيد من القوات لاستئناف الحرب العدوانية على مصر وجميع بلدان الشرق في مفامرة أوسع نطاقا واشد ضخامة . وأعلن الاتحاد السوفيتي انه اذا ما طلت فرنسا وبريطانيا واسرائيل في سحب قواتها من الاراضي المصرية فلن تعوق السلطات المسؤولة في الاتحاد السوفيتي سفن المتطوعين الراغبين في الاشتراك في نضال الشعب المصري من أجل استقلاله .. كان ذلك هو موقف الاتحاد السوفيتي من العدوان .

* * *

وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار كان شعب مصر بأسره معيا تعبئة تامة لمواجهة العدوان فمعركة بورسعيد التي قررت دولتا العدوان أنها ستكون نهاية كفاح مصر أوضحت للدولتين وللعالم بأسره انها بداية لحرب لن تنحصر نيرانها داخل حدود مصر بل ستكون حربا تشمل الشرق بأسره بل حربا ستجر العالم كله . ومن أجل هذا وبعد ادراك دولتي العدوان المصير المحتوم الذي ينتظرهما قبلتا وقف اطلاق النار ... !!

* * *

ان المكاسب التي عادت على مصر نتيجة للعدوان بعضها سياسي والآخر اقتصادي فقد الفت مصر معاهدة الصداقة والجلاء المعقودة بينها وبين بريطانيا وتم لمصر تصفية المصالح الفرنسية والبريطانية تلك المصالح التي ظلت الدولتان تعملان على تنميتها وتثبيتها خلال قرنين من الزمان ولكن هذه المكاسب رغم ضخامتها لا تقاس بالكسب المعنوي الذي حققته معركة بورسعيد . وفي هذا يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته
فى الصميم وأثبت صلابته بتحملة العنيد لتبعات اصراره الى حيد قبول
المركة المسلحة فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو استطاع
أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور
الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .
ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطفاة الكبار وحده . لم يعد
وحيدا وإنما انقلب الموقف رأسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية
الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا أنفسهم فى عزلة عن الدنيا
كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له
بأيديها تحية وتضامنا معه . . ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار
فى حرب السويس أنهت عصر المقامرات الاستعمارية المسلحة . . ان نهاية
هذا العدوان البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال
شعبنا .

قناة السويس
في ظل الادارة المصرية

الادارة المصرية تحطم

خرافة التفسوق الأوروبى

دأب الاستعمار طيلة تواجده فى بلادنا على ترديد النغمة القائلة بأن المصريين - شأنهم فى ذلك شأن بقية الشعوب المستعمرة - لا يصلحون ، وليس فى مقدورهم ادارة المشاريع الكبيرة ...

... لماذا ؟ ..

لأن هذه المشاريع تحتاج الى خبرة ، والخبرة الفنية ، فى الصناعة او فى الادارة محصورة فى أوربا وبين ايدى الأوربيين . الذين تتركز فى بلادهم مقومات الحضارة ، ويتركز فيها كذلك التقدم العلمى والتكنولوجيا ... اما الشعوب المتخلفة الواقعة تحت سيطرتهم ، فهى تفتقد عناصر المدنية الحديثة ، والى المهارات الأساسية اللازمة فى عالم الصناعة والادارة ...

وبطبيعة الحال فالنتيجة المنطقية لهذا الزعم الاستعمارى . هى أن تتخلى الشعوب المستعبدة عن التفكير فى تشييد صناعات ضخمة لأنها لا تستطيع ادارتها ، وصرفها عن التفكير فى تأميم المشاريع الموجودة فى أراضيها ويديرها الاستعمار لحسابه .. وتركها للاستعماريين .. وليس أمام هذه الشعوب الا أن تقنع بكل ما هو بسيط غير معقد .. وبالتحديد فلقد كان الاستعمار يهدف الى أن تنصرف هذه الشعوب الى الزراعة وحدها لأنها لا تصلح الا لها .

لقد لجأ الاستعماريون دوما الى تحطيم الروح المعنوية للشعوب المستعبدة يشككونها فى مقدرتها على الخلق والابداع ، وتحقيق التقدم .. ولكن معركة السويس كانت بداية انهيار هذه الخديعة الاستعمارية .. واثباتا على بطلانها .. لقد دلت على أن الشعوب المقهورة قادرة بعزيمتها الثورية وبروحها النضالية على صنع المعجزات .. وعلى ادارة أى مشروع ، بل واحراز نجاحات اكبر من تلك التى تحرزها الدول الاستعمارية معتمدة فى ذلك على قدراتها الذاتية ، وعلى جهود أبنائها المناضلين .

وإدارة هيئة قناة السويس تعتبر قمة التدليل على ذلك . لأن القناة من أضخم المشاريع العالمية الموجودة وتأثيرها يتخطى الحدود العالمية إلى العالم أجمع . ليؤثر في حركة التجارة العالمية كلها ، وقد أدى نجاح المصريين في إدارتها بل وإحراز تقدم سريع وتحسين العمل فيها وسط ظروف الخراب والتدمير التي تركتها جيوش العدوان المدحورة .. إلى حفز همم الشعوب الأخرى في العمل على استعادة سيطرتها على مقدراتها والتخلص من مركبات وعقد النقص التي بثها الاستعمار فيها ..

إن قصة إدارة المصريين للقناة منذ تأميمها حتى الآن ، تعتبر إحدى قصص البطولة النادرة في حياة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وضد سيطرتهم على مقدرات بلادنا ، وتحطيم الأساطير التي ينسجها حول عجز الشعوب عن إدارة المشاريع الضخمة .. لقد أدار المصريون القناة بطريقة أفضل وأحسن مما كان يديرها بها الأجانب .. وقاموا بمشاريع رفعت من مستوى الخدمة التي تؤديها القناة لحركة التجارة العالمية ، والتي عجزت عنها الإدارة الأجنبية ... الخ .

إن التدليل على ما أحرزته الإدارة المصرية من تقدم منذ التأميم حتى الآن تؤكد الحقائق والأرقام .. فما الذي تقوله الحقائق وتحكيه ؟

حالة القناة قبل التأميم

بلغت مساحة القطاع المائي ١٢٥٠ مترا مربعا في معظم أجزاء القناة . ولم يكن هذا القطاع يسمح بالوفاء بمواجهة التطور المستمر في صناعة السفن وفي حركة التجارة العالمية ، فقد كان غاطس السفن المسموح لها بالمرور لا يزيد عن ٣٤ قدما .. وكانت الإدارة الأجنبية قد وضعت مشروعا لتحسين القناة بفرض زيادة القطاع المائي للقناة في بعض أجزائها إلى ١٥٠٠ متر مربع مع ترك عنق زجاجة في القنطرة والفردان ومنحنيات الجسر والقطاع الجنوبي وكان في ذلك تعريض سلامة الملاحة للخطر .. ومن ناحية الصيانة فقد كانت الإدارة الأجنبية تستعمل حوالى ٤ طرازا مختلفا من التكسيات الحامية لجوانب القناة والتي أثبتت عدم جدواها وكفاءتها ، كانت معظم عمليات الصيانة غير مدروسة دراسة وافية وإنما سادها طابع الارتجال وعدم التخطيط .. أما إدارة القناة فكانت توجّد خارج الجمهورية .. ولم تكن الشركة الأجنبية المؤممة تهتم بالصرف على القناة لرغبتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتقليل مصروفاتها . لدرجة أن ميناء بور سعيد لم تقم الشركة بإنشاء أرصفة عميقة به علاوة على وجود

مجموعة من الجزر وسط الميناء تحد من حرية الحركة أمام السفن .. علاوة على أنها لم تمتد القناة بحاجتها من المعدات والكرافات والمعدات اللازمة للصيانة والانقاذ وأعمال الانشاءات .. بل ولجأت الى التخلص من المعدات القليلة التى فى حوزتها .. أما بالنسبة للوظائف الرئيسية فيها فقد قصرتها على الأجانب دون المصريين حتى لا يطلعوا على أسرار العمل فى الشركة ولا تتكون لديهم أى خبرة فنية بالعمليات الدقيقة فيها . وكانت تفضل عليهم الأجانب ... وكان هدف الشركة من ذلك هو عدم تمكين المصريين من اكتساب المعرفة والخبرة التى تتيح لهم إدارة القناة حين ينتهى عقد امتياز الشركة عام ١٩٦٨ حتى يفشلوا فى إدارة هذا المرفق الهام وتضطر الجمهورية الى تجديد عقد الامتياز ...

بايجاز .. كان ذلك حال القناة وقت التأميم .. قاصرة على مساهمة التطور العالمى فى بناء السفن ، ومعداتنا قليلة وهزيلة ، والأجانب يسيطرون على الوظائف الأساسية بها . والعمل يتم بدون تخطيط يتلاءم مع أهمية هذا المرفق ...

لم يكد التأميم يتم حتى بدأت المؤامرات الاستعمارية تتوالى ، وكان أخطرها هو سحب المرشدين الأجانب من العمل . وكانت الشركة تأمل أن تتعطل الملاحة وتظهر للعالم فشل المصريين فى إدارة القناة . وتجبر عليهم حنق دول العالم التى يتوقف سلامة اقتصادها على انتظام حركة الملاحة بالقناة .. الا أن ضربة سحب المرشدين الأجانب رغم شدتها لم تؤد الى تعطل الملاحة كما توقع الذين خططوا لها . وتولى المرشدون المصريون مع من بقى معهم من المرشدين الأجانب القيام بدور فد فى انتظام سير العمل فى القناة .. ثم جاء العدوان الثلاثى ونزول قوات الغزو فى بور سعيد ليصيب القناة بأضرار جسيمة . فقد تحطمت بفعل عمليات القذف الجوى كثير من المعدات الموجودة . وضربت ورش الشركة فى بور سعيد ونهبت .. وبذلك واجهت الادارة المصرية موقفين : الأول بعد التأميم مباشرة حين وجدت الشركة فى حال يرثى لها .. والثانى بعد العدوان وتحطيم وتخريب معظم مهمات ومنشآت القناة .. وكان عليها أن تخرج من هذا الحطام بسرعة .. وقد كان .. فلم تكتف الادارة المصرية بإعادة القناة الى ما كانت عليه . وانما طورتها ومازالت تطورها باستمرار لخدمة حركة التجارة العالمية ..

مشروع ناصر

ما ان تسلمت الادارة المصرية قناة السويس حتى بدأت فى اعداد دراسات حول المشاريع التى تضمن تمكين القناة من تقديم خدمات افضل للسفن العابرة ، ومواجهة التقدم العالمى فى صناعة بناء السفن ، فقامت باعداد اول واكبر المشروعات . وهو مشروع ناصر . ويهدف الى ازدواج القناة ، والسماح للسفن والناقلات الضخمة بالمرور فى الاتجاهين . وقسم العمل فى المشروع على مراحل :

المرحلة الاولى - وبدأ العمل فيها فى يناير ١٩٥٨ ، وفيها تم توسيع القطاع المائى للقناة الى ١٨٠٠ متر مربع ، وتعميق القناة والسماح بمرور السفن التى يصل غاطسها الى ٣٧ قدما أى اكثر بقدمين عن ذى قبل ، اذ كان أقصى ما يسمح به هو للسفن التى يصل غاطسها الى ٣٥ قدما فقط . . كذلك تم تحسين جميع المنحنيات بحيث لا يقل نصف قطر أى منها عن ٣٠٠٠ متر ، وقد زيد القطاع المائى عند منحنيات الجسر الى ٢٢٠٠ متر مربع . . وكذلك تم توحيد طرز التكسيات التى تحمى جوانب القناة ، واستبدلت الطرز القديمة والمتعددة التى كانت تستعملها الادارة الأجنبية ، بطراز موحد مبنى على أسس علمية حديثة . . وفى هذه المرحلة تم كذلك ادخال تحسينات وتعديلات كثيرة على المعدات والمهمات والوحدات العائمة مثل الكراكات ولنشات القطر والانتقاذ والأوناش العائمة وماكينات الورش ومهمات الارشاد اللاسلكية والضوئية لتقديم أحسن خدمة وبكفاءة عالية . .

لقد كان من أثر هذه المرحلة الاولى من مشروع ناصر لتحسين القناة أنه أمكن للسفن التى تصل حمولتها الى ٥٥ ألف طن بالمرور بالقناة بزيادة قدرها ٥٥ ألف طن عما كان مسموحا به من قبل فى عهد الادارة الأجنبية وبلغت تكاليف هذه المرحلة ٤٠ مليون جنيه مصرى .

المرحلة الثانية من المشروع : بدأ العمل فى هذه المرحلة فى سبتمبر ١٩٦١ وكانت تهدف الى تعميق الجزء الجنوبى للقناة ليسمح للسفن التى يصل غاطسها الى ٣٧ قدما بالمرور ، وتم تطهير ٧ ملايين متر مكعب من المواد الصلبة والمفككة ، وبلغت تكاليفها مليونين من الجنيهات . . ثم بدأت الهيئة فى تعميق القناة مرة أخرى للسماح للسفن التى يصل غاطسها الى ٤٠ قدما بالمرور . وتقوم الادارة الهندسية بالهيئة بعمل دراسات حول عدد من المشاريع الضخمة التى سيجرى تنفيذها لقد انعكس ذلك على حركة الملاحة وعلى إيرادات القناة وفى عام ١٩٦٥ عبرت القناة ٢٠٢٨٩ سفينة ، مجموع حمولتها ٢٤٦٨١٧٠٠٠ طن ، وبلغت الإيرادات

٨٥٧٩٢٠٠٠ ر.جنيه مصرى ، اما فى العام السابق اى فى عام ١٩٦٤ ، فقد كان عدد السفن التى عبرت القناة ١٩٩٤٣ ر.سفينة مجموع حمولتها ٢٢٧٩٩١٠٠ ر.طن ، وبلغت ايراداتها ٧٧٦٩٧٠٠٠ ر.جنيه مصرى . اى ان عمليات التحسين نتج عنها زيادة عدد السفن العابرة وسيظل عدد السفن فى زيادة مطردة وبالتالى سوف تزداد ايرادات القناة . باطراد عمليات التحسين المستمرة التى تقوم بها الادارة المصرية . اذ انها تقوم بتخطيط مشاريعها وفقا لاحداث التطورات العلمية فى بناء السفن والناقلات . وهى على صلة دائما بشركات بناء السفن العالمية ، لان ترسانات بناء السفن تتجه حاليا الى بناء السفن والناقلات الضخمة والاستغناء عن السفن الصغيرة ، اى ان اطوال وغطاس السفن سوف تزداد وبالتالى من الضرورى توسيع وتعميق القناة لمواجهة هذا التطور العالمى ، ولما كانت الادارة المصرية تهدف الى خدمة حركة التجارة الدولية بانها تسير فى تحسيناتها للقناة آخر ما يتوصل اليه العلم فى بناء السفن . وقد صرفت الادارة المصرية على عمليات التحسين منذ التاميم حوالى ١٥ ٪ من ايرادات القناة . بينما بلغ ما كانت الادارة الأجنبية تصرفه ما لا يتجاوز ٤ ٪ من الايرادات .

مركز البحوث

انشأت الادارة المصرية معهدا للبحوث بمدينة الاسماعيلية ليقوم بالدراسات الهيدروليكية لكل قطاعات القناة وموانئها ودراسة طبيعة طبقات التربة لتقدير قوة تحملها واختيار مواد الانشاء المختلفة المستعملة فى الانشاءات وبناء السفن ، وهذا المركز يعتبر الاول من نوعه فى منطقة الشرق الاوسط كلها ، ولا يقتصر عمله على قناة السويس وحدها وانما يمتد ليشمل اجراء التجارب لجميع الموانئ والشواطىء ، وهو مجهز بأحدث المعدات والأجهزة العلمية ..

مشاريع أخرى :

ميناء بور سعيد

لم تقف جهود الادارة المصرية عند حدود تحسين مجرى القناة عن طريق تعميقه وتوسيعه ، وانما بدأت تقوم بسلسلة من المشاريع والأعمال المتصلة بخدمة الملاحة فى القناة . وكذلك الاسهام فى دعم الاقتصاد القومى ، وامتد نشاطها كذلك خارج حدود البلاد الى الخارج مما يعكس مدى نجاح هذه الادارة ومدى الجهود الجبارة التى تبذلها .

.. فما هي جهود الادارة المصرية في هذه المجالات ؟

قلنا ان الادارة الأجنبية أهملت ميناء بور سعيد أهمالاً تاماً ، وتركت فيه الجزر التي تعوق حرية السفن وقدرتها على المناورة .. كذلك لم تنشئ بالميناء أرصفة عميقة .. الخ .. باختصار كان هذا الميناء . شأنه شأن أى شئ آخر - لم يكن إلا بقرة تدر اللبن فقط .. وبعد انتقال الادارة الى المصريين . شرعوا في تحسين ميناء بور سعيد وتجهيزه ليساهم في خدمة الاقتصاد العالمى . وتكلفت عمليات التجهيز والتحسين أربعة ملايين من الجنيهات صرفت في تحقيق :

- ١ - انشاء أرصفة عميقة بطول ١٨٠٠ متر تسمح برسو سفن كبيرة مهيأة بالمعدات الميكانيكية الحديثة والأوناش الكهربائية والمخازن وخطوط السكك الحديدية . وفي بناء هذه الأرصفة العميقة استعملت ستائر لوحية حديدية من أكبر طراز موجود في العالم .
- ٢ - تعميق الممر الملاحي ومدخل الميناء بحيث يسمح المدخل بمرور السفن في الاتجاهين ، وإزالة الجزر الموجودة في الميناء والتي كانت تحد من حرية السفن في الحركة وقدرتها على المناورة .
- ٣ - انشاء كوبرى ضخم بمنطقة الرسوة عند مدخل الميناء لتحسين وسائل الاتصال بين المدينة وباقي أجزاء البلاد ، ونقل السور الجمركى الخاص بالميناء نحو الغرب لتوسيع المنطقة الجمركية لتستوعب أكبر عدد من المصانع الجديدة ومن مستودعات التخزين .
- ٤ - كذلك انشاء ميناء خاص لرسو سفن الصيد عند مدخل الميناء حتى لا تتسبب سفن الصيد في عرقلة الملاحة في الميناء ، وقد زودت الهيئة هذا الميناء بالأرصفة اللازمة وبحلقات السمك ومخازن الوقود .

الحوض العائم

قامت الهيئة ببناء حوض عائم تبلغ قوة رفعه ٢٥٠٠٠ طن قادر على خدمة السفن والناقلات التي تصل حمولتها الى ٥٠٠٠ طن ، وليستطيع القارئ أن يقدر مدى أهمية هذا الحوض للسفن العابرة أن يعرف أن السفن العابرة التي كانت تحتاج الى الإصلاح كانت أقرب الأحواض اليها توجد في ميثاى « نابولى » بإيطاليا ، و « ديربان » بجنوب إفريقيا .. وبالفعل قدم هذا الحوض العائم خدمات لا تعد ولا تحصى للسفن ووفر عليها الوقت والمال .

الترسانة البحرية : انشأت الهيئة ترسانة بحرية لصناعة السفن واصلاحها ، بمنطقة بور فؤاد وهذه الترسانة تسمح في مرحلتها الأولى ببناء سفن تصل حمولة كل واحدة منها الى ٦٠٠٠ طن بمعدل سفينتين كل عام ، وفي المرحلة الثانية بناء سفن تصل حمولة الواحدة الى ١٢ ألف طن بمعدل أربع سفن كل سنة . وبالإضافة الى عدد العمال في الورش العمومية للهيئة ببور فؤاد فان الترسانة ستستوعب خمسمائة عامل ماهر وخمسمائة عامل عادى وقامت الترسانة ببناء عدة سفن من احسن وادق السفن ، كذلك تؤدي خدمات لا تعد ولا تحصى للسفن الأجنبية التجارية والبحرية على السواء .

انشاء كوبرى الفردان

ستقوم الهيئة بانشاء كوبرى جديد بمنطقة الفردان بدل الكوبرى القديم الذى يعتبر عنق زجاجة يحد من حرية السماح للسفن الكبيرة بالمرور فى القناة . ويبلغ طول الكوبرى الجديد ٣١٧ر٤٠ متر ويتحرك على صنيتى دوران على كل من جانبيه ، ويبلغ طول ذراع الحركة بكل فتحة ٨٤ مترا . وهو اطول ذراع كوبرى متحرك فى العالم ، وراعت الهيئة فى تصميم الكوبرى امكانية زيادة القطاع المائى للقناة فى المستقبل ليصل الى ٢١٠٠ متر مربع دون المساس بالكوبرى او التأثير على قاعدتيه . . . وغير ذلك قامت الادارة المصرية بانشاء مشروع الاتصال اللاسلكى والارشاد فى غاطس السويس مما نتج عنه انعدام الحوادث التى كانت تقع بكثرة فى هذا الميناء .

وتقوم الهيئة حالياً بالاشراف على عدد من الشركات التى انشأتها او تولت الاشراف عليها . . . مثل :

١ - شركة القناة للاصلاحات البحرية ببور سعيد لصيانة السفن واصلاحها .

٢ - شركة القناة للانشاءات البحرية ببور سعيد لصيانة واصلاح السفن وبناء المنشآت والصنادل .

٣ - شركة الأعمال الهندسية البور سعيدية لاصلاح سفن أعالي البحار واصلاح أجهزة الرادار والبوصلات الكهربائية وأجهزة التبريد وبناء واصلاح كافة الوحدات القائمة واقامة المنشآت الحديدية مثل صهاريج البترول وخطوط الأنابيب .

- ٤ - شركة القناة لرباط السفن ببور سعيد لربط السفن فى الأماكن المخصصة لذلك .
- ٥ - شركة القناة لصناعة الجبال ببور سعيد ويعمل بها ٤٠٠ عامل وتوفر ٢ مليون جنيه سنوياً على البلاد .
- ٦ - شركة القناة للأنوار الكاشفة ببور سعيد لأعمال الشحن والتفريغ بالسفن وتزويدها بالأنوار الكاشفة .
- ٧ - شركة التمساح لبناء السفن بالاسماعيلية لبناء المهمة القائمة المتوسطة الحمولة .
- ٨ - شركة الاسماعيلية لصناعة الأرضيات والمواد العازلة بالاسماعيلية لصناعة البلاط الأسفلتى ومشتقاته .
- ٩ - ترسانة السويس البحرية بالسويس لإصلاح السفن الكبيرة التى تعبر القناة وتملك الشركة حوضاً جافاً .

كذلك تتبع هيئة قناة السويس الشركات التالية الخاصة بالنقل البحرى :

- ١ - الشركة العربية المتحدة للملاحة .
- ٢ - الشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى .
- ٣ - الشركة العربية المتحدة للأشغال العامة والتوريدات البحرية .
- ٤ - الشركة العربية المتحدة لإصلاح السفن .
- ٥ - الشركة العربية للشحن والتفريغ .
- ٦ - شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية .
- ٧ - شركة القناة للتوكيلات الملاحية .

كذلك أنشئت شركة القناة لأعمال الموانئ .

.. وبجانب العمل المستمر لتطوير القناة وتحسين الخدمة فيها قامت الهيئة بتنفيذ عدد من المشاريع للهيئات الأخرى ، وفى خارج البلاد كذلك .

مثل تطهير ميناء الاسكندرية وتعميقها ، وتطهير ميناء السويس ومرسى مطروح . كذلك تطهير وردم منطقة الترسانة البحرية بالاسكندرية - دراسة مدخل البحيرات ، إنشاء أرصفة فى ميناء أبو زينة ، المساهمة فى عمليات السد العالى .

وفي الخارج فقد قامت الهيئة بتطهير ميناء الشويخ بالكويت ، وتطهير ميناء كوناكرى بفيينيا .

المصريون بدلا من الأجانب

وبالنسبة لخدمة العاملين بالهيئة فانها تقدم اليهم كافة التسهيلات من علاج وسكن ، ولعمالها تعمل الهيئة باستمرار على رفع مستواهم الفنى عن طريق التدريب وافتتاح معاهد للتدريب المهنى لتخريج العمال المهرة ثم تقوم بتعيينهم فى شركاتها ومصانعها ، ولا تبخل عليهم بالمال اللازم . . .

والآن . . وبعد عشر سنوات من انتقال الادارة الى المصريين استطاعت الادارة المصرية ان تقضى على الأكذوبة الكبرى التى روجها الاستعماريون وعمالؤهم من الانهزاميين ، من ان المصريين لا يستطيعون بمفردهم ادارة المشاريع الحيوية داخل بلادهم وانهم لا يصلحون الا لما هو بسيط وغير معقد . . لقد اثبتت الادارة المصرية قدرتها الخارقة ليس فقط على ادارة المشاريع الهامة بكفاءة ونجاح . وانما ادارت اهم المشاريع فى العالم كله ، ليس كما كان يديره الأجانب الأوروبيون ، وانما بطريقة أحسن واكفا . . شهد لها العالم كله بذلك . . وادخلوا من الأعمال الفنية ما عجز عنه الأوروبيون . . وفى ختام هذه العجالة التى استعرضنا فيها بايجاز شديد جدا ما قامت به الادارة المصرية من مجهودات حتى كدنا الا نوفيها حقها الذى تستحقه . نود ان نشير الى واقع يلخص عبقرية هذه الادارة ومثابرتها على العمل الجاد . . هذا الواقع هو احتلال المصريين من فنيين وعمال للعمليات الفنية فى الهيئة . وانهم أصبحوا الأغلبية الساحقة . . ان ذلك يؤكد أن المصريين بجهودهم الذاتية واعتمادا على روحهم النضالية استطاعوا وحدهم ادارة القناة وتطويرها دون الاعتماد على الأجانب وعلى خرافة انفرادهم بالعمليات الفنية دون غيرهم من باقى الشعوب .

بالنسبة للمرشدين يصل عددهم حاليا الى ٢٢٣ مرشدا ، عدد المصريين ١٧٥ مرشدا ، والأجانب ٤٨ مرشدا . . وتوزيع الأجانب العددي حسب جنسياتهم كالآتى :

١٢ يوناني و ١١ يوغسلافي و ١٠ بولندي و ٦ الممان و ٣ ايطاليين
و ٣ اسبان و ١ امريكي و ١ ايراني و ١ تركي .

بالنسبة لعدد العاملين بالهيئة يصل عددهم الى ١١٣٩٢ موزعين
حسب فئاتهم كالآتي :

عمال : ٩٩٦٨ ، يصل عدد الأجانب فيهم الى ٢٢٢ عاملا اجنبيا فقط ،
والعمال يتقاضون مرتبات سنوية تبلغ ١٩٠٠٠ ر. جنية .

موظفون : يصل عددهم الى ١٤٢٤ موظفا ، عدد الأجانب فيهم ٧١ موظفا
فقط ، ويتقاضى الموظفون مرتبات سنوية تبلغ ١٧٣٥٠ ر. جنية .

ويلاحظ من ذلك :

أولا - أن المصريين هم الأغلبية الساحقة في المرشدين والعمال
والموظفين .

ثانيا - أنه لا يوجد انجليزى أو فرنسى واحد في المرشدين أو العمال
أو الموظفين .

أشترتأمين
قناة السويس
في المجال الدولي

أثر التأمين في المجال الدولي

لم تشن بريطانيا وفرنسا وهما الدولتان الكبيرتان الفئيتان عدوانا عسكريا على دولة صغيرة وفقيرة لم يمض على استقلالها غير بضعة شهور ، من أجل ضمان استمرار حصولهما على ثلاثين أو أربعين مليوناً من الجنيهات كل سنة هما ايراد القناة ، لأن الحروب لا تقع لأجل بضعة ملايين من الجنيهات !

أن ضراوة وقسوة العدوان والهستيريا التي سبقته وصاحبته تعكس مدى الرعب الذي استولى على المعتدين من النتائج والآثار التي قدروا أنها ستقع نتيجة للتأمين على حركة الشعوب المناضلة وعلى وضع الاستعمار عموماً في العالم .

لم تكن بضعة الملايين من الجنيهات اذن هي السبب في العدوان ، وإنما ما سيترتب على عملية التأمين ذاتها من نتائج سياسية واقتصادية على المستوى العالمي كله هي سبب العدوان الاستعماري .

فلماذا شنت الدولتان الفئيتان الحرب ؟ أو ما هو مضمون عملية التأمين ؟

أن تأمين قناة السويس يعنى أن عصراً جديداً قد بدأ يزول فيه الرعب والخوف من تحدى الدول الصغيرة والشعوب المناضلة والفقيرة للدول الاستعمارية الكبرى . لقد كانت حركات الدول الصغرى ازاء مواقف الاستعمار لا تخرج عن كونها ردود فعل سلبية في معظم الأحيان وقبول الأمر الواقع ..

لقد لجأ الاستعماريون الى محاولة اذلال الثورة المصرية واخضاعها عن طريق سحب عروضهم بتمويل السد العالي ، ومحاولتهم اهانة مصر عن طريق التشكيك في قدرتها ، وازاء ذلك لم تكن حركة مصر ردة فعل سلبية متخاذلة ، وإنما كانت ردة فعل سريعة وقاسية ، وكانت ضربة ساحقة . وتلك هي أولى نتائج عملية التأمين .. الأثر المعنوى .. وهو قدرة الدول الصغيرة على تحدى الاستعمار ومواجهة تحركاته وتسديد ضربات قاتلة اليه ..

والنتيجة الثانية التي يعنيها التأمين ، هي أن الدول الصغرى لا نحتاج الا الى قيادة شجاعة وتعبئة شعبيها لانهاء عمليات الاستغلال الاستعماري

والنتيجة الثالثة ، هي أن التأميم يعتبر تحريضا ثوريا لكل الشعوب المستغلة ضد استغلال الاستعمار لمواردها .

ومن هنا خاف الاستعمار على مصالحه ، فلو سكت عن عملية التأميم فسيعرض لمثلها ، خصوصا وأن مصر تحتل موقعا ممتازا مؤثرا في المنطقة كلها . . وعائنا أن نلاحظ أن عملية التأميم كموقف ضد الاستعمار ، قد سبقتها مجموعة مواقف شجاعة أخرى تمثلت في محاربة الأحلاف العسكرية وفي اتباع سياسة حيادية ، وفي كسر احتكار السلاح ومساندة الثورة الجزائرية . . لذلك كان التأميم فرصة الاستعمار ليوجه ضربة تعتبر درسا لهذه الدولة المتحررة وإلى قيادتها الثورية التي ستؤدي بسلوكها داخل وخارج بلادها إلى اضعاف نفوذه . فكان العدوان . .

لقد ظن الاستعماريون أن تحرك جيوشهم واساطيلهم البحرية وغارات طائراتهم كفيلة بأسقاط القيادة الثورية المتمردة على نفوذهم المتحدية له . . واعطاء كل من تسول له نفسه اتباع خطواتها أو تقليدها درسا قاسيا . . وبالمقياس العسكري البحت ، فإن نتيجة الصدام العسكري المباشر بين القوات الاستعمارية والقوات المصرية المسلحة لم يكن فيها شك ، فقواتهم متفوقة بريا وجويا وبحريا تفوقا ساحقا ، والقوات المصرية لم تستكمل بعد تسليحها الكمي والنوعي ، ومصر ليست لديها الطاقة الاقتصادية التي تتيح لها نفسا طويلا في خوض حرب تقليدية ضد بريطانيا وفرنسا . فليس أمامها إذن الا الاستسلام أو التعرض للدمار والاحتلال . . ولكن الغزو لم يواجه جيشا تقليديا ، وإنما واجه شعبا بأكمله . وكان عليهم أن يخوضوا حربا طويلة ومريرة ومرهقة ضد شعب باسل تحت قيادة ذات شجاعة عالية وإرادة حديدية ، فالحرب التقليدية الاستعمارية لا يمكن أن تواجه الحروب الثورية العادلة . . لقد أدى صعود المصريين البطولي إلى احباط خطط الاستعماريين . . وقامت كل شعوب العالم تندد بالعدوان الاستعماري الفاشم . لقد نظرت كل الشعوب المناضلة إلى العدوان على أنه مقدمة لضربها بعد ذلك . . ولم تشهد هيئة الأمم المتحدة ، ولا شهد العالم في أي حقبة تاريخية ، مثل هذا التأيد والاستنكار العالمي . . التأيد لمصر ، والاستنكار للمعتدين . وهذه التعبئة العالمية ما كانت لتحدث لولا موقف الشعب في مقاومته العدوان . .

لقد ظهر تضامن شعوب آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية بأجل صورة في هذه المعركة . اذ قامت المظاهرات في كل مكان منددة بالعدوان ومطالبة بوقفه ، وانهالت طلبات التطوع من العديد من البلدان للقتال

بجانب الشعب المصرى ضد الفزاة . فالمعركة فى نظر هذه الشعوب ام تكن معركة مصر وحدها ، لأن معناها العام ، هو محاولة الاستعمار فرض سلطاته على الدول التى استقلت حديثا وتحاول تدعيم استقلالها السياسى بالاستقلال الاقتصادى . . . وكان العدوان يهدف كذلك الى ضرب نمو الدعوة الى الحياد التى ظهرت فى مؤتمر باندونج وتدعمت فى مؤتمر بريونى الذى عقد فى يوغسلافيا فى يوليو ١٩٥٦ ، وضم جمال عبد الناصر ونهرو وتيتو . . . وكانت تتسع لتكتسب مزيداً من المؤيدين . .

فهل نجح العدوان فى ذلك ؟

لقد أدى العدوان على عكس ذلك ، اذ تدعمت الدعوة الى الحياد الايجابى والى رفض سياسة الاحلاف والارتباط بالكتل العسكرية وشهدت القاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ ، مؤتمرا للشعوب الآسيوية والافريقية حضره ٥٠٠ مندوب يمثلون ٤٨ شعبا آسيويا وافريقيا قرروا محاربة الاستعمار وتأكيد سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ونبذ استخدام القوة لحل المنازعات الدولية . لقد أكد العدوان حتمية وضرة الارتباط بين شعوب آسيا وافريقية والى نمو موجة التحرر فى أمريكا اللاتينية ضد السيطرة الامبريالية الأمريكية .

وأدى العدوان كذلك الى حصول عدد كبير من الدول الافريقية على استقلالها السياسى من الاستعمار . .

وتلك هى أولى نتائج حرب السويس

من التمهيد الى التحول الاشتراكى

نتيجة للحرب حدثت عدة تطورات ونتائج أدت بتشابكها وتفاعلها فى تحديد المسار التاريخى الاجتماعى لثورة يوليو .

فقد كانت مناسبة نادرة لالغاء اتفاقية الجلاء التى وقعت فى ١٩٥٤ بيننا وبين بريطانيا قبل أن تنتهى المدة المنصوص عليها أو الاتفاقية ، ومن الضرورى أن نشير هنا الى الغاء الاتفاقية لم يكن الا الغاء شكليا ، لأن النص الخاص بعودة القوات البريطانية الى منطقة القناة فى حالات خاصة حددتها الاتفاقية ، لم يكن سيعمل به أصلا من جانبنا ، والثورة لم تكن لتسمح بعودة البريطانيين مطلقا أو تحت أى ظرف من الظروف . . . لقد كان العدوان مناسبة لانهاء الاتفاقية بشكل رسمى لأنها فعليا كانت منتهية من جانبنا بمجرد أن خرجت قوات الاحتلال . . وترتب على الغاء

الاتفاقية الاستيلاء على القاعدة البريطانية بالضرورة وتصفية اشراف الخبراء الانجليز والاستيلاء على محتوياتها كرد على الخسائر التي لحقت بالبلاد من جراء العدوان .

وكان من نتائج الحرب تأكيد عملية التأمين والاقرار بملكية مصر للقناة واشرافها عليها : وباءت كل محاولات الشركة السابقة والاستعماريين في منع مصر من السيطرة عليها الى الفشل . وفشلت محاولات تدويلها وأقرت دول العالم واعترفت بحق مصر في ملكية وادارة القناة واخذت في دفع الرسوم اليها . لقد حاول الانجليز والفرنسيون تأخير عمليات الجلاء عن بورسعيد للضغط على مصر ، ولكن هذه المحاولة فشلت بدورها ورفضت مصر المساومة وطالبت بالجلاء دون قيد أو شرط كذلك أصرت مصر على عدم تطهير القناة الا اذا انسحبت القوات الاسرائيلية من سيناء . وقد كان لها ما أرادت .

أما أهم هذه النتائج للحرب فقد تمثلت في بداية التحول نحو التغير الاجتماعي في البلاد .. لقد صدر قرار التأمين لاستخدام حصيلة القناة في تمويل مشروع السد العالي الذي سحبت الدول الاستعمارية عرضها السابق بتمويله هادفة من وراء ذلك الى عدم تمكين مصر من بناء قاعدة اقتصادية تدغم من مكانتها ومن استقلالها الاقتصادي ومنعها من التصنيع .. ولم يمنع العدوان مصر من تحقيق استقلالها وقوتها الاقتصادية .. بل على العكس من ذلك . كان للعدوان أثر هائل في الاسراع بهذه التطورات .

لقد كان نصيب مصر يبلغ نسبة ٧ ٪ من اجمالي إيرادات القناة ، ولنتبين مدى بشاعة عملية النهب الذي كانت تمارسه الشركة القديمة يكفي أن نعرف أنه في عام ١٩٥٥ بلغت الإيرادات الكلية للقناة ٣٢٢ مليون جنيه ، كان نصيب مصر ٧٥ ألف جنيه فقط والباقي يذهب الى جيوب حفنة من الأفاقيين الأجانب . والتأمين يعنى بداية حصول مصر على مورد دائم للعملات الصعبة يمكنها من الوفاء باحتياجاتها ..

وفي أعقاب العدوان مباشرة كان الوضع الاقتصادي من حيث توزيع القوى المسيطرة على الاقتصاد كالاتى :

١ - رأس المال الأجنبي الفرنسى والانجليزى بصفة خاصة يسيطر على المراكز المالية الحساسة مثل البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الخارجية . أى سيطرة الأجانب على المراكز التي تصب فيها المدخرات والشئ الغريب حقا أن البنوك وشركات التأمين الأجنبية كان

نشاطها يعتمد على مدخرات المصريين وسيطرة الاجانب على مصادر التمويل أدى بالضرورة الى تحكمهم فى كثير من اوجه النشاط الاقتصادى وتوجيهه لخدمة الراسماليات الاستعمارية .

٢ - اما القوة الثانية فقد كانت الراسمالية المصرية لقد كانت الثورة تهدف للنهوض بالبلاد اقتصاديا وتوفير مستوى معيشى لائق بشعبها ، وكانت هاتان القوتان تقفان فى طريقها بدرجة او بأخرى وباشكال مختلفة . فالبنوك الأجنبية لجأت بعد التأمين الى التلؤؤ فى تمويل محصول القطن والوكالات التجارية الأجنبية كانت تربط تجارة مصر الخارجية ببلاد معينة لتزيد من تبعيتها وتحقق أرباحا خيالية لها على حساب خسائر مصر ..

والراسمالية المصرية لم يكن يهمها الا تحقيق مزيد من الربح وتنظر للثورة على أنها اداة ستمكنها من وراثة رأس المال الأجنبى .. وقد اضيف الى ذلك عامل آخر ، وهو فرصة الحصار الاقتصادى على البلاد بهدف تجويعها واجبارها على قبول الأوضاع التى فشلت الحرب من فرضها ..

ان النتيجة العامة لهذا الموقف هو شل قدرة الثورة عن أن تحقق مبدأ « العدالة الاجتماعية » وهو أحد مبادئها الستة . لأن تحقيق العدالة الاجتماعية لن يتم الا بتصنيع البلاد وزيادة طاقتها وقدرتها الاقتصادية . وهذه الأوضاع كانت تقف أمام أى اتجاه جدى للتصنيع وبالتالي أمام تحقيق العدالة الاجتماعية .

لم تقف الثورة مكتوفة اليدين ازاء هذا الوضع فأصدرت فى ١٣ يناير ١٩٥٧ القانون الخاص بانشاء المؤسسة الاقتصادية نواة للقطاع العام ، وأصدرت كذلك قانونا بانشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، وفى ١٥ يناير سددت الثورة ضربة عنيفة أخرى الى الاستعمار ، عن طريق ضرب سيطرته الاقتصادية فأصدرت قانون تمصير الشركات والبنوك الانجليزية والفرنسية وفى ١٩ يوليو من نفس العام صدر قانون بتمصير بورصات الأوراق المالية ، تخضع للتمصير . بنك الكريدى ليونيه والخصم الباريسى والبنك العقارى ، وبنك الرهونات ، بنك ابوثبان ، بنك باركليز والبنك الشرقى ، وشركة البردنشمال ، ولا باترنيل والجنرال دى بارى ، ومجموعة شركات الاونيون ومجموعة شركات الفينكس ومجموعة الناشونال وشركة بيرل وشركة لوربين ..

وبإنشاء المؤسسة الاقتصادية التي بدأت بحوالى ٢٢ر٤ مليون جنيه
وبتخطيط السيطرة الرأسمالية الأجنبية على عدد من النواحي الاقتصادية
احتلت الدولة مكانا ملموسا فى الوضع الاقتصادى .. أصبحت طرفا مقابلا
للقوى التى بقيت فى الميدان .. الرأسمالية المصرية المستقلة .. والرأسمالية
المصرية لم تكن لتستطيع أن تتولى تصنيع البلاد بسبب ضعفها .. وكان
على الدولة أن تلعب الدور الأكبر فى هذه العملية .. ولقد أدى الحصار
الاقتصادى وحرب التجويع الى أن تسرع الدولة بقبول التحدى وبدأت
فى وضع الخطط والبرامج للتنمية الاقتصادية وتقيم عددا من الصناعات .
الا أنها اصطدمت بالرأسمالية المصرية التى اعتقدت أنها الوريثة الشرعية
لما تم تمصيره من بنوك وشركات أجنبية . وان انتهاء المنافسة الأجنبية
لها يعنى استتباب الأوضاع لها . وحاول الرأسماليون تصفية الثورة عن
طريق احتوائها ففشلوا ، فجربوا أساليب الضغط لإجبارهم على التسليم ،
وتقاعسوا عن استثمار أموالهم فى الصناعة ، ووجهوها نحو العقارات
والمشاريع الاستهلاكية كما اتجهوا نحو الاكتناز ، بل ولجأوا الى عمليات
الفلق الجزئى والكلى لمصانعهم .. وأيقنت الثورة أن بقاء جانب كبير
من الاقتصاد القومى فى قبضة الرأسمالية يعنى تهديد كل خططها
ومشاريعها للتنمية الاقتصادية بالفشل ، لأن التخطيط ليكون ناجحا
يفترض بداهة سيطرة الدولة وملكيته لوسائل الانتاج أو على أسوأ
الظروف سيطرتها على القطاعات التى ستقوم بتنفيذ الخطة .. فبدأت
تستدير للرأسمالية المصرية المستغلة لتصفى معها الحساب كما صفتة مع
الرأسمالية الأجنبية .. واتخذت اجراءات تمهيدية قبل توجيه ضربتها ..
ففى شهر فبراير ١٩٦٠ أمنت البنك الأهلى وبنك مصر الذى كانت الودائع
الموجودة عند تأميمه تبلغ ٤٠٪ من مجموع الودائع الموجودة فى البنوك
الأخرى ، وكان بنك مصر يسيطر على ٢٧ شركة فى مختلف المجالات
الصناعية والتجارية والسياحية ، وأمنت كذلك مخازن الأدوية .. وبهذه
الخطوة سيطرت الدولة على مصادر التمويل .. وبعد ذلك بعام سددت
ضربتها الكبرى الرئيسية الى الرأسمالية فى يوليو ١٩٦١ لتفتح أمام
البلاد طريقا واسعا للسير نحو التنمية الاقتصادية والانعطاف الحاسم
باتجاه الاشتراكية .

هكذا لم يؤد العدوان الى تحطيم قدرة البلاد الاقتصادية ، وانما
أدت الحرب الى تحطيم سيطرة رأس المال الأجنبى والرأسمالية المصرية
والانعطاف نحو الاشتراكية والتغيير الاجتماعى .

نتائج الحرب في الوطن العربي

اما على الصعيد العربي فقد أدت الحرب الى جملة نتائج غيرت من مجرى الاحداث واتجاهاتها . وتحققت بالفعل مخاوف الاستعماريين وعملائهم الرجعيين ، من أن تأميم القناة سيقوض اركان النظام الاستعماري والحكومات العميلة له .. وفي حقيقة الامر فان نتائج الحرب في الوطن العربي فاقت بالآلاف المرات آثارها في دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية

ماذا ؟

لأن البلاد العربية اجزاء من كل يسعى الى وحدته القومية ، ومعركة الحرية والاستقلال في اى جزء هى معركة كل الشعوب العربية . تجمعها وحدة الهدف ووحدة المصير .. الهزيمة والنصر يعكسان أثرهما على البلاد العربية كلها وبسرعة هائلة ..

وقد جاءت ثورة يوليو في وقت ازدادت فيه سيطرة الاستعمار والرجعية العربية ، وازدادت فيه عوامل الضعف خصوصا بعد نكبة فلسطين ، لقد كانت الشعوب العربية تفتقد القيادة الحازمة والشجاعة التى تعيد اليها ثقتها بنفسها وتقودها نحو النصر .. النصر على الاستعمار واسرائيل .. والنصر على الرجعية والتخلف وبناء مجتمع جديد قوى مترابط وامتلاك قوة عسكرية وسياسة تتلاءم مع الامكانيات الاقتصادية الهائلة الموجودة في الوطن العربي ومع موقعه الاستراتيجى .. وكانت ثورة يوليو هى الأمل . لأنها بدأت بالفعل تحطم عوامل القهر الداخلية ، والخارجية ، فأسقطت الملكية والاقطاعيين وتحكم الرأسماليين ، وتحدث بشجاعة نادرة الاستعمار ، وبدأت تبني جيشا حديثا قادرا على ردع اسرائيل .. ومعنى ذلك هو أن مصر تتحول تدريجيا لتكون القاعدة التى تتطلع منها الجماهير العربية نحو آمالها . وتتحول لتكون مركز اشعاع ثورى يمد كل المناضلين بالعون المادى والأدبى لذلك سارعت الرجعية العربية والاستعمار الى محاولة حصر آثارهما داخل الحدود الإقليمية المصرية ومنعها من الانتشار في البلاد العربية .. وبدأ أول صدام مباشر بين الاثنين في معركة الأحلاف العسكرية فقادت مصر الثورة معركة ضاربة وناجحة ضد حلف بغداد وضد سياسة الارتباط بالغرب. ونجحت في تعبئة الجماهير العربية ، وأسقطت جلوب في الأردن واهتزت عروش وممالك .. وجاءت ضربة التأميم لتكمل قمة التحدى للسيطرة الاستعمارية .. ثم جاء اندحار العدوان والصمود البطولى للشعب في مواجهته وسارعت

الجماهير العربية لمقاومة الاستعمار ، الى انفتاح الباب على مصراعيه امام رياح التغيير الجذري في الوطن العربي .. لقد أدت الحرب الى تعبئة المشاعر القومية والى انضاج الوعي القومي واحساسه بوحدة المعركة ووحدة المصير وحتمية الوحدة والنضال المشترك ، ولم تكتف الجماهير العربية بالمظاهرات ضد العدوان ، وانما تجاوزت هذه الحالة السلبية الى المقاومة الايجابية فنسفت أنابيب البترول في سوريا . وحدثت اشتباكات في ليبيا مع القوات البريطانية ، وشدد المناضلون الجزائريون هجماتهم على القوات الفرنسية وفي المدن وجميع امارات الخليج .. وفي العراق حدثت اشتباكات دامية بين الجماهير وبين الحكم الرجعي الملكي الهاشمي .. ان حرب السويس كانت احدى النقاط الفاصلة في تحول هائل في الوطن العربي ، فادت الى استقطاب الرجعية في جانب واستقطاب الجماهير في الجانب الآخر .. وهذه هي أولى النتائج . ازدياد الوعي بوحدة المعركة والمصير وبتحديد أكثر دقة لمواقع القوى الرجعية المتعاونة مع الاستعمار ..

أما النتيجة الثانية : فقد كانت الوحدة السورية المصرية في ١٩٥٨ ، نتيجة ضغط شعبي هائل . لتكون أول وحدة في تاريخ العرب الحديث . ولتزيد من ارتفاع مستوى الوعي والادراك بحتمية الوحدة وضرورتها .. وما أن قامت الجمهورية العربية المتحدة حتى ازدادت المعارك ضد الاستعمار والرجعية عنفا ، وأصبح العرب يمتلكون أداة أكثر فاعلية للضغط على اسرائيل وتهديدها تهديدا حقيقيا . وكذلك تهديد الأنظمة الرجعية .

سقوط نوري السعيد : وكنتيجة مباشرة للوحدة التي كانت بدورها احدى نتائج الحرب - ان بادرت الأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق والأردن الى اقامة اتحاد هاشمي فيما بينهما لمواجهة وحدة مصر وسوريا وليحموا حكمهم من التصدع . الا ان هذا الاتحاد المزيّف العميل كشفته الجماهير وحكمت عليه بالموت . فلم تمض شهور على قيام الوحدة حتى انهارت اكبر وأعتى قلاع الرجعية في الوطن العربي .. لقد سقط الحكم الملكي الهاشمي في العراق وسقط عميل الرجعية الخائن نوري السعيد لقد كان سقوطا مروعا يدل على عمق الأثر الذي تركته حرب السويس ، لقد كان الحكم الملكي ونوري السعيد في العراق يحرضان علانية على أسقاط عبد الناصر ، وسمحا للانجليز باستخدام مطار الحبيانية كقاعدة تشن منها الطائرات المغيرة غاراتها .. وواجه بالبرصاص وبالسجن الجماهير التي تظاهرت ضد العدوان ؛

ثورة الجزائر : ومن ضمن نتائج الحرب كذلك ازدياد الثورة الجزائرية قوة .. لقد كان من ضمن الأهداف التي حركت فرنسا للاشتراك في العدوان هو أنها ايقنت أن القضاء على الحركة الجزائرية لن يكون الا بالقضاء على القيادة الثورية المصرية التي حولت مصر الى مركز امداد معنوى ومادى للثورة الجزائرية .. وبقاء الثورة المصرية يعنى استمرار حرب التحرير الثورية في الجزائر واتساع نطاقها والحقاق الهزيمة بالاستعماريين الفرنسيين ، وازدياد قوة الثورة المصرية يعنى بالضرورة ازدياد قوة الثورة الجزائرية وامتلاكها للقدرة على النضال الطويل وذات الضرب المركز الذى يلحق خسائر كبيرة بالقوات الفرنسية نظرا لتزايد الامدادات كما ونوعا التى ستتلقاها من الثورة المصرية وعن طريقها .. أن شبح الهزيمة فى «ديان بيان فو» قد عاد ليقض مضاجع الاستعماريين الفرنسيين ، وبفشل العدوان فى القضاء على الثورة المصرية واندحار الفرنسيين لم يكن هناك من طريقة اخرى لمنع الاندحار فى الجزائر ..

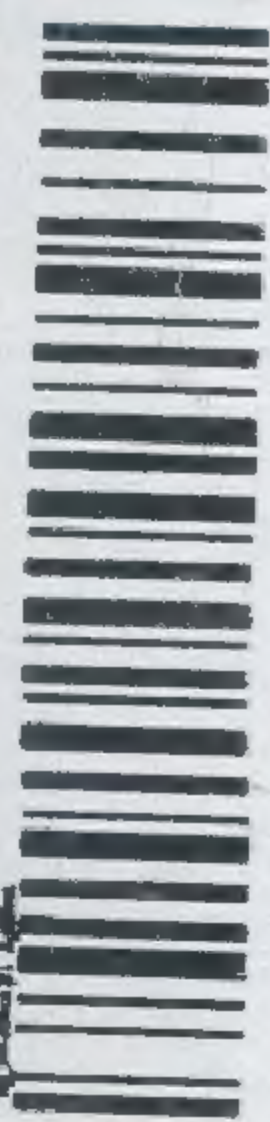
ان حرب السويس والنتائج التى نجمت عنها دوليا وداخليا ، وعربيا ، تعتبر - وبحق وبدون تعصب أو غرور قومى - نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الانسانية لأنها رمز كبير لما تستطيع أن تصنعه الارادة الحديدية لشعب صغير فقير فى مواجهة دول قوية وغنية .





حرية - اشتراكية - وحدة

ol.
53
a
Bibliotheca Alexandrina



06233354